A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.25
2 November 1992

ARABIC

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد الحداد	(اليمن)
	(نائب الرئيس)	

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد البشاري (الجماهيرية العربية الليبية)
السيد اليني (دومينيكا)
السيد أدوم (تشاد)
السيد ميسفين (اثيوبيا)
السيد عبد الرزاقوف (اوزبكستان)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61320 ٢٢٩١ض (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد البشاري (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، يسعدني في البداية أن أنضم إلى من سبقوني في تهنئتكم على إنتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إن وفدي على ثقة بأن خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية ستقودان أعمال دورتنا إلى النجاح . كما لا يفوتني أن أشيد بسلفكم السيد سمير الشهابي على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والاربعين لهذه الجمعية العامة .

ويسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن التقدير والثناء لصاحب السعادة أمين عام الامم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي ، على مايبذله من جهود مضنية بغية تعزيز دور المنظمة في تحقيق مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة رغم كافة العوائق ، وكذلك على المقترحات التي قدمها في تقريره "خطة للسلام" التي تستهدف تعزيز دور الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين وكفالة العدالة وحماية حقوق الإنسان .

وأرحب في نفس الوقت بالدول التي انضمت أخيراً إلى عضوية الامم المتحدة وهي أذربيجان ، أرمينيا ، أوزبكستان ، البوسنة والهرسك ، تركمانستان ، جمهورية مولدوفا ، جورجيا ، سان مارينو ، سلوفينيا ، طاجيكستان ، قيرغيزستان ، كازاخستان ، كرواتيا ، الامر الذي يشكل خطوة إلى الامام نحو إكتساب الامم المتحدة لطابع العالمية على وجه أشمل ، ويساهم في ترسيخ القبول الدولي لاهداف ومبادئ ميثاق منظمتنا العتيدة ، والعمل من أجل العدل والرفاهية والتقدم وإشاعة السلم والامن الدوليين .

حدثت تغييرات وتحولات عميقة في العلاقات وموازين القوى الدولية منذ الدورة الماضية للجمعية العامة للامم المتحدة نتج عنها ، من جملة أمور ، إنهيار وتفكك ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي ، وانتهاء نظام الثنائية القطبية . وبدأ العالم

يتلمس طريقه لإقامة نظام بديل لم تتبلور معالمه بعد . وفي أثناء هذه الظروف ظهـــرت بوادر تنبئ بامكانية تحقيق تقدم نحو إيجاد تسويات لبعض المشكلات التي نشأت في ظـروف الحرب الباردة . ومنها بعض النزاعـات الإقليميـة ، وتصفيـة النظـام العنصـري فـــي جنوب أفريقيا ، والحد من سباق التسلح . وقد أوجدت هذه التطورات في العلاقـــات الدولية تحديات وفرصا جديدة . فالتحديات تتطلب من المجتمع الدولي مواجهتها بكـــل جدية وحسم بتعزيز الوفاق والتفاهم الدولي الذي أصبح سمة غالبة في العلاقـــات الدولية . وان هذه الروح المتفائلة تجاه المستقبل لايجب أن تثنينا عن الاعتراف بـــأن هناك قضايا ومشاكل قديمة لم تحل بعد ، فضلاً عن أن هذه التطورات نتجت عنها بـــؤر توتر جديدة في بعض مناطق العالم ، إذ إندلعت صراعات عرقية وحروب أهلية ألقـــت بظلالهـــا على المسرح الدولي . وهذه الاتجاهات غير المطمئنة تفرض على المجتمـــع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود لتعزيز وتقوية التوجه الايجابي في العلاقـــات الدولية من أجل تسوية ما استجد وما تبقى من مشاكل قديمة .

وفي هذا السياق ، فإن بلادي تؤيد المساعي والجهود التي تبذلها دول المجموعـة الاقتصادية لغرب أفريقيا من أجل إيجاد حل عاجل للمشكلـة الليبيرية . وتحث بـــلادي المجتمع الدولي على أن يقوم بتشجيع الافغانيين على حل خلافاتهم بطريقة تجنبهـــم الدخول في مواجهات جديدة ، وأن يعمل بجد لوقف الصراع الدموي في منطقة البلقـــان - بتشجيع جمهوريات يوغسلافيا السابقة على حل منازعاتها عن طريق الحوار والتغـــاوض ، بدلاً من اللجوء إلى القوة والعنف كسبيل لتسوية هذه الخلافات . وعلى المجتمع الدولـــي مضاعفة الجهود لوضع حد للمأساة الانسانية التي يتعرض لها شعب الصومال ، واتخـــاذ التدابير المناسبة لايقاف هذه المأساة ، بما يحقق المصالحة الوطنية وضمان الحيـــاة الكريمة للمتضررين من أبناء الصومال الذين تهددهم المجاعة على نطاق واسع .

أما بصدد النزاع بين جمهورية إيران الاسلامية ودولة الامارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فاننا في الوقت الذي نعلن فيه ضـــرورة التمسك بالمواثيق والاعراف الدولية التي تدعو إلى عدم جواز احتلال أراضي الغير

بالقوة ، ندعو أيضا أشقاءنا في إيران والامارات العربية المتحدة إلى تحكيم منطق العقل والجوار واحترام مبدأ السيادة والبحث عن حلول سلمية لهذا النزاع ، بما يجنب المنطقة أى تصعيد .

لقد زامنت قضية الشعب الفلسطيني العادلة إنشاء منظمة الامم المتحدة التي أصدرت بشأنها العديد من القرارات ، سواء في الجمعية العامة ، أو مجلس الامن ، أو غيرهما من الاجهزة الاخرى . إلا أن المنظمة وقفت عاجزة عن تنفيذ قراراتها . وكما يقول الامين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الامن عن الدبلوماسية الوقائية فانه

"يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة ، وليس بصورة انتقائية . إذ لو ساد التصور بأن التطبيق إنتقائي ، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذا الميثاق ." (A/47/277 ، الفقرة ٨٣) .

وبسبب هذا التمييز الواضح الذي يُمارس ضد الشعب الفلسطيني ، الذي يرزح تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ويعاني من كل ضروب القهر والاستعباد والظلم الذي لحق به من المجتمع الدولي - الذي يكيل بمكيالين ويتعامل بمعيارين - هب الشعب الفلسطيني في انتفاضة في وجه الاحتلال ، متمسكاً بحقه في تقرير المصير ، مؤكداً أن إرادة الشعوب لا يُقضى عليها بالقهر مهما طال الزمن .

ومن على هذا المنبر نعيد تأييدنا لانتفاضة الشعب الفلسطيني في وجه الظلـــم والغبن ونساند حقه في تحرير أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلـــة ذات السيادة ، ونحث المجتمع الدولي على ترجمة تأييده للشعب الفلسطيني إلى خطوات عملية كالوقف الفوري لتهجير اليهود إلى فلسطين والاراضي العربية المحتلة ووقف بنـــاء المستوطنات الإسرائيلية بالكامل وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وتنفيذ كافـــة القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ليســـود السلام والعدل في أرجاء منطقة الشرق الاوسط .

على الرغم من التطورات المشجعة التي شهدتها جنوب أفريقيـــا خلال العامين الماضيين ، فقد أظهرت الفترة القليلة الماضية أن الوضع في هذه المنطقة أيضا لايزال يشكل مصدراً للقلق والتوتر . فاندلاع أعمال العنف وتصاعده أصبح ينذر بخطر انفجـــار يهدد العملية الرامية إلى انهاء الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . وفي الوقت الذي نعرب فيه عن ترحيبنا بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي في الفترة الاخيرة بهذا الشأن فإن بلادي ستواصل تأييدها لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل إزالة نظـــام التمييز العنصري الذي مازال يبذل جهداً يائساً للتخفي في أشكال جديدة دون استعـــداد واضح للتنازل الطوعي عن الممارسات العنصرية . وهذا ما يفرض علينا جميعا مواصلـــة الضغط على هذا النظام لحمله على احترام ارادة الاغلبية وارادة المجتمع الدولـــي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

إن التحولات والتطورات الكبيرة التي يشهدها عالمنا اليوم تضع مسؤوليـــات جديدة على منظمة الامم المتحدة كأداة لحفظ الامن والسلم في العالم وإشاعة الرخـــاء والوفاق والاستقرار والتنمية للجميع . وقد استبشرت الشعوب الصغيرة والضعيفة بشكـــل خاص بهذه الامكانية خاصة بعد أن استطاعت المنظمة الدولية المساعدة في تحقيق نجاحات ملحوظة على صعيد تسوية النزاعات في كمبوديا وأفغانستان وتحقيق استقلال ناميبيـــا ومتابعة الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا لإلغاء نظام الفصل العنصـــري إلا أنه لوحظ رغم هذه المؤشرات الايجابية في عمل المنظمة استمرار البعض في السعي

لفرض الهيمنة على المنظمة وتسخيرها لخدمة أغراض سياسية خاصة تحت مبررات عديدة بممارستها قانون القوة لا قوة القانون وسياسات التدخل العسكري والسياسي والقسر الاقتصادي . وإن ما تتعرض له ليبيا حاليا من ضغوط يندرج في إطار هذه السياسات . كما أن ما يتعرض له شعب العراق يدخل أيضا في هذا الإطار . ولذا فإننا ندعو إلى إنهاء الحصار المفروض على شعب العراق ووقف تجويعه واحترام سيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

يشكل ما صار يعرف بقضية لوكربي أحد إفرازات الوضع الدولي الراهن وانعكاساته على الدول الصغيرة عندما تنتهج سياسات ومواقف مستقلة . وتُظهر هذه القضية ، من ناحية أخرى ، مدى الحاجة إلى إدخال تعديلات جوهرية على هياكل وسبل اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة خاصة في مجلس الأمن لتكون أكثر تعبيراً عن ارادة المجتمع الدولي . كما تكشف هذه القضية عن مخاطر إتجاه بعض الدول نحو إستغلال صلاحيات مجلس الأمن في تحقيق أهداف خاصة والكيل بمكيالين في معالجة ومتابعة القضايا المعروضة على المجلس بطريقة ونمط يتضمن محاولة لمصادرة سيادة وحقوق الدول الصغيرة والضعيفة .

لقد أثيرت قضية لوكربي وتم الدفع بها قسراً الى مجلس الأمن وعولجت في إطار الفصل السابع من الميثاق الذي لا ينطبق عليها . فليبيا لم تهدد السلام والأمن الدوليين ، ولم تهدد بالعدوان أو تقم به على دولة أخرى حتى تطبق عليها أحكام الفصل السابع الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين . ومع إدراك بلادنا لكل ما تقدم ، إنطلاقا من حساسيتها تجاه الارهاب الذي هي إحدى ضحاياه . أبدت بلادي بحسن نية استعداداً مخلصاً للتعاون من أجل الكشف عن الحقائق والملابسات المتصلة بهذه القضية . وقد اتخذت منذ اشعارها بالأمر كافة الاجراءات القضائية التي يتطلبها الموقف وبما يتفق مع القوانين والمواثيق الدولية ، ولايبتهك حقوق السيادة الليبية . إلا أنه يلاحظ مع الأسف إن المعنيين رفضوا التعاون مع السلطات القضائية الليبية التي عرضت إجراء تحقيقات مشتركة مع المواطنين المشتبه فيهما . وعندما

أحالت الدول المعنية القضية إلى مجلس الامن واتخذ المجلس قراره ٧٣١ (١٩٩٢) الذي يطلب من بلادي التعاون ، أبدت ليبيا في مراسلات موجهة إلى السيد الامين العام للامم المتحدة قبولها بالقرار ، واقترحت سلسلة من المبادرات لتنفيذ بنوده ، وكان يدفعها في كل ذلك حرصها على إيجاد تسوية تحفظ حقوق كافة الاطراف وتجنب المنطقة مخاطر التوتر وعدم الاستقرار . إلا أن نصيب المبادرات الليبية المتعلقة بتنفيذ أحكام القرار لم يختلف عن المبادرات السابقة . حيث اتجهت الدول المعنية بكل عجلة الى مجلس الامن لاستصدار قرار آخر منه يفرض عقوبات جائرة على الشعب الليبي الصغير المسالم بدون أي سند قانوني أو مبرر أخلاقي وبتجاهل كامل لإعلان والتزام بلادي بالتعاون الفعال تنفيذاً لقرار مجلس الامن ٧٣١ (١٩٩٢) ، وهو الاعلان الذي صدر في شكل محدد وعملي في الوثيقة S/23917 بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وكان موضع ترحيب من الغالبية العظمى للأسرة الدولية ، ممثلة في حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وجامعة الاقطار العربية ، التي أبدت كلها تضامنها مع الموقف الليبي العادل منذ بداية تفجير الازمة . وقد أجمعت كل هذه الاطراف في قراراتها وبياناتها الختامية على النقاط التالية :

أولا ، الإشادة بتعاون ليبيا من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في إطار السيادة الوطنية الليبية ، والقانون الدولي ، ومبادئ ميثاق الامم المتحدة الذي يحكم العلاقات بين الدول المستقلة .

ثانيا ، دعوة الأطراف المعنية للإستجابة للمبادرات الليبية الداعية الى الحوار والتفاوض وعدم التصعيد من أجل إيجاد حل للأزمة في إطار الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، وتحت إشراف السيد الامين العام من أجل إنهاء هذه الأزمة وآثارها بطريقة سلمية وعادلة وسريعة .

ثالثا ، حث مجلس الامن على رفع الاجراءات المفروضة على ليبيا التي عبرت عن التزامها بقراره ٧٣١ (١٩٩٢) .

وفي سياق المبادرات التي تقدمت بها ليبيا دعوتها مؤخرا السيد أمين عام الامم المتحدة الى إرسال لجنة دولية للتاكد من أن ليبيا قد وفت بجميع المتطلبات التي نص عليها قرار مجلس الامن ٧٣١ (١٩٩٢) المتعلقة بالإرهاب . وقد حال المعنيون مرة أخرى دون تمكين الامين العام من الاستجابة لهذا الاقتراح . وعملوا في الوقت نفسه على إصدار بيان من مجلس الامن يقضي بتمديد العمل بالعقوبات لمدة أربعة أشهر أخرى في الوقت الذي كانت بلادي تتوقع فيه من المجلس إلغاء العقوبات الظالمة ، أو تخفيفها ، تقديرا منه لاستجابة الجماهيرية مع متطلبات القرار ٧٣١ (١٩٩٢) حول الإرهاب الذي ندينه دون مواربة ، واستعدادها الكامل بشأن توفير محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما يتفق عليها . إن بلادي لا تزال تدعو الى حل سلمي لهذه القضية يحفظ حقوق الجميع ويحافظ على مبادئ القانون الدولي ويجنب العالم التصعيد والمواجهة .

إن العقوبات الجائرة المفروضة على بلادي ألحقت خسائر وأضرارا انسانية ومادية بالشعب الليبي . وقد سبق لبلادي أن بينت تفاصيل ذلك في وثائق تم توزيعها كوثائق رسمية من وثائق مجلس الامن . لقد أثر الحظر على قطاعات عديدة ، وبصورة خاصة في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية . ونذكر هنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، تعطل وصول طلبيات الإمداد الطبي ، والاجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية ، مما أدى الى

وفاة عدد كبير من الاطفال والنساء الحوامل أثناء الوضع ، وعدم التمكن من إيفاد ما يزيد على ٠٠٠ ٣ حالة مرضية يتعذر علاجها محليا ، مثل أمراض القلب وزرع الكلى والنخاع الشوكي وجراحة الأعصاب والحروق . ووفاة ١٥٠ شخصا في حالة مرضية خطيرة وعاجلة أثناء نقلهم عبر الطرق البرية الى مطارات تونس ومصر لتعذر علاجهم محليا ، فضلا عن أن استخدام الطرق البرية للنقل من والى ليبيا أدى الى زيادة حوادث المرور خلال الاربعة أشهر الماضية مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩١ ، حيث ارتفعت الحوادث من ٤٠١ ٣ عام ١٩٩١ الى ٧٨٨ ٣ حادثا خلال نفس الفترة . وارتفع عدد الوفيات نتيجة هذه الحوادث من ٣٨٩ الى ٥٣٨ شخصا ، أي بنسبة زيادة في عدد الوفيات تمثل ٣٥ في المائة تقريبا .

أما آثار الحظر الجوي في الجوانب الاقتصادية فقد تمثل في الخسائر الكبيرة التي بلغت قيمتها ١٥٧ ٣ مليون دولار نتيجة انخفاض الايرادات الناتجة عن تصدير الخضروات والفواكه ، وانخفاض الصادرات غير النفطية بنسبة ٤٤ في المائة . كما تمثلت هذه الآثار في عرقلة وقوف أنشطة قطاعات انتاجية عديدة في الصناعة بسبب النقص في مستلزمات الانتاج وقطع الغيار ، وفي الزراعة أيضا . فعلى سبيل المثال ، قدرت الخسائر في الانتاج الزراعي والحيواني بما قيمته ٠٠٠ ٨٠٣ ٠٦٢ ١ دولار وذلك بسبب توقف وصول الادوية والامصال البيطرية لحماية الثروة الحيوانية من الامراض الوبائية والمعدية .

إن الذين دفعوا مجلس الامن الى فرض هذه العقوبات على شعبنا الصغير المسالم ذي الموارد المحدودة الذي لم يهدد أحدا يتحملون مسؤولية سياسية وقانونية وأخلاقية عن موت الاطفال والنساء والعجزة والمعاقين والمرضى ، وتدني مستويات المعيشة ، وتباطؤ عمليات التنمية ، وتفشي الاوبئة وسجن شعب بكامله داخل حدوده . ولا شك أن جميع هذه الابعاد تخص بشكل مباشر حقوق الانسان والشعوب ، وإن التاريخ سيكون شاهدا على ما يرتكب باسم مجلس الامن في حق شعب صغير مسالم .

وبالتالي فإن بلادي ، من هذا المنبر ، تطالب المنظمة الدولية ومجلس الأمن - إحقاقا لمبدأ العدل - بأن يرفع هذه العقوبات التي ألحقت الضرر بالشعب الليبي وبدول الجوار . وتدعو الأطراف المعنية الى الحوار والتعاون من أجل إيجاد حل للخلاف على أساس السيادة والاحترام المتبادل ، وبما يتمشى مع الأعراف والقوانين الدولية .

لا بد لي أن أضع أمام هذا المحفل الدولي بعض الحقائق التي لا شك أنها تحظى بتأييد الجميع . وأولى هذه الحقائق ، هي ضرورة التزام جميع الدول كبيرها وصغيرها بميثاق الأمم المتحدة والمحافظة على القانون الدولي حتى لا ينجرف العالم الى الفوضى التي لن تكون في صالح أحد ، وأن يكون هدف الأمم المتحدة المحافظة على سيادة الدول واحترام قوانينها . وثانية هذه الحقائق ، هي ألا يتحول مجلس الأمن ، السلطة المخولة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ، الى أداة تستخدمها بعض القوى في العالم لتغطية مخططات الهيمنة . أما الحقيقة الثالثة ، فهي الحاجة الى وجود هيئة قضائية دولية تناط بها محاكمة مرتكبي جرائم الارهاب مهما كان نوعه ومصدره . ومن هنا ، فإننا نرحب بالدعوة لإنشاء محكمة جنائية دولية للنظر في القضايا الجنائية الدولية .

تحتل مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط مكانة خاصة في اهتمامات الجماهيرية العربية الليبية نظرا لإدراكها بأن الأمن والسلام في هذه المنطقة مسألة حيوية ليس للدول المحيطة بهذا البحر فقط ، بل للأمن والسلم الدوليين على حد سواء . ومن هذه المنطلقات فإن بلادي ما زالت على قناعة بأن تحقيق الأمن الفعلي في هذه المنطقة سيتم فقط بإزالة عوامل التوتر حوله ، وبعد سحب الأساطيل والقواعد الأجنبية منه ، وزيادة تكثيف وتنسيق جهود التعاون بين البلدان المطلة عليه . ولهذا السبب فإن بلادي تؤكد على ما جاء في البيان الختامي لرؤساء دول وحكومات القمة العاشرة لدول حركة عدم الانحياز في جاكرتا ، حيث دعوا الى تأييد الجهود لتحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون على أساس احترام السيادة والمساواة وعدم التدخل أو استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

لقد أكدت بلادي دوما تأييدها لنزع السلاح من منطلق إدراكها للمخاطر الرهيبة التي تعرض لها كوكبنا . وفي هذا السياق ، تقدمت ليبيا بمشروع الى هذا المحفل الموقر دعت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة الى دراسة الظواهر الخطيرة التي تهم كافة الامم كالارهاب الدولي ومعالجة أسبابه والقضاء عليها ، وأسلحة الدمار الشامل ، والاسلحة الاستراتيجية والهجومية التي تشكل خطرا مرعبا للبشرية كلها ، بما فيها مالكوها ، وتعويض الشعوب التي استعمرت وتعرضت للقتل والتنكيل من طرف مستعمريها ، وقضايا هامة أخرى كاللاجئين والمنفيين والمختطفين ، وإعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة ، فضلا عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والامراض الخطيرة التي ترهق كاهل البشرية بغية الوصول الى حل لها كي يسود الاستقرار والرفاهية والسعادة في العالم ، ناهيك عن حل بعض القضايا السياسية الهامة التي زامنت جدول أعمال هذه المنظمة الدولية منذ إنشائها . وهذه القضايا كلها مدرجة في الوثيقة A/46/840 المؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

إن بلادي تؤكد مجددا دعوتها لنزع أسلحة الدمار الشامل بشكل يشمل كل الدول التي تملكها أو تنتجها أو تخزنها دون استثناء أو تمييز . وبلادي ، باعتبارها أحد أطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة حظر الاسلحة البكتريولوجية ، وبروتوكول جنيف ، تؤيد كل المساعي الرامية الى الحد من سباق التسلح النووي والقضاء على الاسلحة النووية . لذلك ، فهي ترحب بالاتفاق الاخير بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي لزيادة تخفيض أسلحتهما النووية ، كما ترحب بإنضمام فرنسا الى معاهدة عدم الانتشار . ولتوسيع المبادرات في هذا الاتجاه تؤيد بلادي إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية والكيماوية والجرثومية ، بما في ذلك ، في افريقيا والشرق الاوسط . كما تؤيد مقترح جمهورية مصر العربية الداعي الى جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ، رغم الإدراك أن تحقيق هذا الهدف تكتنفه مصاعب متواصلة تتمثل في استمرار الاسرائيليين في انتاج وامتلاك وتخزين أسلحة الدمار الشامل ، وإجراء التجارب عليها ، ورفضهم النداءات الدولية المتكررة بضرورة إخضاع منشآتهم ومرافقهم النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

في عصر التحول الذي نمر به الآن تبرز حقيقة أكيدة هي أن المجتمع الدولـــي لم يعط قضايا التنمية الاقتصادية نفس الاهتمام الذي أظهره لمعالجة مسائل أخـــرى كالأزمات السياسية مثلا . فالمشاكل الاقتصادية ، التي تشكل العامل الاساسي في عرقلـــة النمو والتقدم ، ما زالت على حالها ، ولا يبدو أن هذا التوجه منطقي ، خاصة في وقـــت يتطلع فيه العالم الى عصر جديد يسود فيه الأمن والاستقرار . إن هذا العصـــر إذا ما أريد له أن يتحقق فعلا ، فلا بد من إتخاذ التدابير التي تكفل معالجة المشاكـــل الاقتصادية المستعصية التي تعاني منها الدول النامية على وجه الخصوص والمتمثلة فـــي الحمائية التجارية ، ونقل التقنية ، والتدفق العكسي للموارد ، والديون الخارجيـــة ، وتدني أسعار السلع الأولية . ولا بد أيضا من التوقف عن الاستمرار في فرض التدابيـــر والعقوبات التعسفية كالحصار الاقتصادي ، والقيود التجارية ، وتجميد الارصـــدة والممتلكات التي تقوم بعض الدول المتقدمة بفرضها على عدد من الدول النامية . والـــى جانب ذلك ، فإنه من الاهمية بمكان أن يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعهـــا على نفسه إزاء برامج معينة . وأشير هنا الى برنامج الامم المتحدة الجديد للتنميـــة في أفريقيا في التسعينات . إن افريقيا تعلق على هذا البرنامج آمالا كبيرة لأن مـــن شأنه دعم جهود التنمية التي بدأت في القارة على المستوى الاقليمي بإقامة الجماعـــة الاقتصادية لافريقيا ، وعلى المستوى شبه الاقليمي بإنشاء عدد من التجمعات ، ومنهـــا اتحاد المغرب العربي الذي تتشرف بلادي بالانتماء إليه . إن هذا الاتحاد يهدف الـــى تعزيز وتوطيد التعاون بين أعضائه وبقية دول القارة ، ويتطلع أيضا الى تعاون أوسـع مع دول العالم ، وخاصة البلدان الأوروبية المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط فـــي إطار تعزيز وتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال .

إن النتائج التي انبثقت عن مؤتمر القمة المعني بالبيئة والتنمية في منتصـف هذا العام تعتبر إنجـــازا بـــارزا في تصميم المجتمـــع الدولـي على حماية المـــوارد الطبيعية . لقد توصل هذا المؤتمر الـــى اتفاقيتين حـــول تغير المنـــاخ والتنـــوع البيولوجي ، وهذا التزام واضح من المجتمع الدولي بالمحافظة على البيئة وصونها مـــن التدهـور . والأهـم في المرحلـة القادمـة هو التعـاون الدولي الفعـال لتنفيـذ نتائج

وتوصيات "قمة الأرض" . وفي هذا الصدد ، فإن بلادي ترحب بقرار المؤتمر بإنشاء لجنـــة التنمية المستدامة وتتطلع الى أن توفر هذه اللجنة محفلا لتنفيذ القرارات الـــواردة في جدول أعمال القرن الـ ٢١ للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية .

إن المحافظة على البيئة تتطلب تعاونا دوليا وجهودا وطنية ، ومن هـــذا المنطلق شاركت بلادي في مؤتمر ريو دي جانيرو ووقعت على الاتفاقيات المنبثقة عنـــه . وعلى المستوى الوطني ، جعلت بلادي قضايا التنمية في مقدمة أولوياتها ، وعلى هـــذا الأساس بدأت في مقاومة الجفاف والتصحر بإقامة مشروع النهر الصناعي العظيم لنقـــل ملايين الأمتار المكعبة من المياه من جنوب ليبيا الى منطقة الساحل حيث الكثافـــة السكانية والأراضي الصالحة للزراعة ، وتهدف خططنا الوطنية الى استصـــلاح الآف الهكتارات من الأراضي لأغراض الزراعة والتوطين . ورغم ذلك ، فإن بلادي لا تزال تعانـــي من نقص شديد في موارد المياه اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المختلفـــة . وهذا النقص لا يهدد ليبيا فحسب ، بل إنه سيصبح أيضا خطرا يهدد استمرار الحياة فـــي منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط ما لم يتم التصدي له عن طريق التعاون الدولـــي الفعال .

لا تفوتني هنا الاشارة الى أن طموحاتنا لتحقيق التنمية تواجهها بعض المصاعـــب التي سبق لبلادي أن أشارتها في محافل إقليمية ودولية عديدة ، بما فيها هذه الجمعيـــة العامة . وقد أشار أيضا الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" ، وأعني هنا مخلفـــات الحروب والالغام . فخلال الحرب العالمية الثانية فرض على الأرض الليبية أن تكون أحـــد المسارح الرئيسية للعمليات الحربية ، ودفع شعبنا ثمنا ماديا وبشريا باهظا لحرب لـــم تكن له فيها أية مصلحة . ومنذ أن وضعت الحرب أوزارها حتى وقتنا الحاضر والشعـــب الليبي لا يزال يعاني من آثار الحرب ، وما تركته وراءها من مخلفات ، وما زرعتـــه القوات المتحاربة على أراضيه من ألغام ومتفجرات .

لقد صدرت عن منظمات اقليمية ودولية ، بما فيها الجمعية العامة ، قـــرارات كثيرة طالبت الدول المسؤولة بأن تقدم المعلومات الضرورية والمساعدات الفنيـــة اللازمة لإزالة تلك الالغام والمخلفات ، وأن تقدم التعويض عن الخسائر الناجمة عنها .

(السيد البشاري ، الجماهيرية العربية الليبية)

ونحن نكرر اليوم دعوتنا لتلك الدول لتتحلى بروح المسؤولية وتستجيب لنداءات المجتمع الدولي ، وتلتزم بما جاء في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمخلفات الحروب .

إن البيئة في بلادي مهددة أيضا بالآثار الضارة للتلوث في منطقة البحر المتوسط الناتجة عن مخلفات الاساطيل الاجنبية الموجودة بشكل مكثف في المنطقة فضلا عن أنماط الاستهلاك والانتاج المفرض من جانب البلدان المتقدمة الواقعة على هذا البحر ، وكذلك نتيجة لإلقاء مئات الاطنان من المحروقات والمبيدات الحشرية به ، مما سبب خللا في التوازن البيئي زاده تفاقما قيام دول من خارج المنطقة باستغلال ثروات هذا البحر .

تحظى قضايا حقوق الانسان باهتمام المجتمع الدولي وتتصدر سلم أولوياته . ومع تقدير بلادي للدور الذي اضطلعت به الامم المتحدة من أجل التأمين الفعلي للتمتع بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، إلا أنه لابد من القول بأن هذه الحقوق لا تحترم بشكل دقيق في عدد من المناطق . كما أن المعايير المزدوجة والسياسة الانتقائية التي تنتهجها بعض الدول في ميادين المحافظة على حقوق الانسان حالت دون أن تقوم الامم المتحدة ، وعلى الاخص لجنة حقوق الانسان ، بدورها على الوجه الاكمل . ونحن نأمل أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ، الذي سيعقد في فيينا في منتصف العام المقبل ، سيوفر الفرص لتناول كل هذه المسائل ، ويضع التدابير العملية لمعالجتها ، ويحدد السبل الكفيلة لتعزيز حماية حقوق الانسان وصونها من الانتهاكات* .

إن بلادي تولي اهتماما بالغا لحقوق الانسان وكرامته ورعايته . وقد تم التأكيد على ذلك في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان ، حيث تضمنت العديد من المبادئ الاساسية الرامية الى تعزيز حقوق الانسان ، وتم تتويج ذلك بخطوات عملية وتشريعية مثل قانون تعزيز الحريات الذي صدر في عام ١٩٩١ ، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الانسان ، وإنشاء اللجنة الدولية لجائزة القذافي لحقوق الانسان . كما تم الانضمام الى معظم الاتفاقيات والصكوك الدولية في ميادين حقوق الانسان . وتتخذ الاجراءات للإيفاء بما ترتبه علينا هذه الاتفاقيات والصكوك من التزامات .

من أهم المسائل المدرجة على جدول الأعمال اقامة نظام دولي جديد ، وبالتأكيد فإن هذا النظام لا يمكن أن يكون فعالا دون التغلب على بعض أوجه القصور في الامم المتحدة ، باعتبارها ستلعب دورا أساسيا في توجيه هذا النظام وتنسيقه . ومن هنا فإن الامر الاكثر إلحاحا هو تنشيط الامم المتحدة ، واعادة هيكلتها ، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها . وبلادي ترحب بالمساعي المبذولة حاليا لاصلاح الامم المتحدة وزيادة فعاليتها ، بما في ذلك المبادرات المشجعة من قبل الامين العام . ومع ذلك فإنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به في هذا الصدد .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحداد (اليمن)

يجب احترام الميثاق احتراما كاملا والتقيد بأحكامه بصورة منسقة لا انتقائية ، ودون تجاوزات أو اختراقات . ويجب إبعاد المنظمة عن الهيمنة ، والتنفيذ الكامل وغير الانتقائي لقرارات الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك يجب تعزيز دور الجمعية العامة بما يؤدي الى التنفيذ الفعال والكامل لجميع قراراتها ، لان هذه القرارات هي التي تعكس مواقف جميع الدول . كما ينبغي إعادة النظر في العضوية الحالية لمجلس الامن وتوسيعه بما يعكس الزيادة في أعضاء الامم المتحدة . ومن الاهمية بمكان أيضا اعادة النظر في بعض أحكام الميثاق . ونسترعي الانتباه بشكل خاص الى امتياز حق النقض في مجلس الامن . إن بلادي هي أول من دعا الى الغاء هذا الامتياز باعتباره عائقا رئيسيا لاهم دور اقيمت الامم المتحدة من أجله وهو صون السلم والامن الدوليين . وفي الفترة الاخيرة بدأ يغمرنا شعور بالارتياح لان هذه الدعوة توسع نطاقها ، حيث شاركنا هذا التوجه العديد من الدول ، منها من يتمتع الآن بعضوية مجلس الامن ، بالقول إن أي نظام للامن الجماعي يخضع لحق النقض من قبل بعض الدول لا يمكن الاعتماد عليه في المحافظة على الامن والسلم الدوليين .

لم تعد تفصلنا إلا سنوات قليلة عن الاحتفال بمرور خمسين عاما على انشاء الامم المتحدة . وفي العقود الاربعة الماضية وبزيد لعبت الامم المتحدة دورا بارزا في القضاء على الاستعمار ، وساهمت بجهود لا تكل من أجل توطيد وتعزيز الامن والسلم الدوليين ، وقامت بمبادرات كثيرة لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي . وفي جميع هذه الاتجاهات تسعى الامم المتحدة لتحقيق المزيد انطلاقا من السعي لبلورة موقف عالمي تجاه كافة القضايا التي تشغل بال المجتمع الدولي ، كحقوق الانسان وشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية وغيرها . ولذلك فإن بلادي ترحب بالدعوة لعقد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان عام ١٩٩٣ . كما ترحب بعقد المؤتمر الدولي الخاص بالسكان عام ١٩٩٤ باعتباره يوفر فرصة لتقييم برامج المساعدة الدولية للبلدان النامية بما يحقق قدرا أكبر من التوازن بين السكان وموارد التنمية .

وترحب بلادي أيضا بالدعوة لعقد المؤتمر الدولي للمرأة عام ١٩٩٥ . كما تعلـق أهمية كبرى على مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية لأن من شأنه أن يعطي دفعـة سياسية للأنشطة والجهود الدولية والاقليمية والوطنية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية في العديد من البلدان النامية .

إن هذه المؤتمرات العالمية تنعقد في فترة التحولات الدولية . ولذلك فـإن بلادي تعول كثيرا على نتائجها وتأمل أن تسفر أعمالها عن وضع أسس متينة ونُهج واضحة تعزز الجهود الدولية من أجل توطيد السلام والأمن والاستقرار والتقدم للبشرية جمعاء .

في الظروف الحرجة ، وفي هذا الظرف الدولي المضطرب ، تتجه شعوب العالـم الصغيرة الى الأمم المتحدة حاملة أحلامها وتطلعاتها في إقامة عالم جديد يسوده السلام والأمن والعدل والمساواة ، تبنيه الشعوب على قدم المساواة صغيرها وكبيرها غنيهـا وفقيرها ، عالم تتعزز فيه قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، ينتفي فيـه العنف والعسف والجور والغبن والدكتاتورية ، عالم المحبة والآخاء ، عالم يعم فيـه نور الله على الأرض ، الله الواحد الأحد رب الكون والعالمين . ونرجو مخلصين أن تكـون منظمة الأمم المتحدة في مستوى التحديات الكبيرة التي تواجهنا . ولكم أن تعولوا علـى تعاون بلادي معكم في كل ما من شأنه تعزيز وتحقيق المبادئ والأهداف سالفة الذكـر . ومن الشعب الليبي الصغير المسالم لكل شعوبكم المحبة والسلام .

السيد الينى (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنـي أن أهنئ السيد غانيف وبلده بلغاريا ، على انتخابه لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيـس الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وإننا نعرف أن لديه من الصفـات والخبرة ما يؤهله للاضطلاع بمسؤولية رئاسة الجمعية ، ولذا ، فإننا مقتنعون بأنـه سيعمل بصفته هذه بهيبة وكرامة وشرف . وإنني أوكد تعاون وفد كومنولث دومينيكا معـه في الاضطلاع بواجباته .

وبسرور عظيم أيضا أهنئ السيد بطرس بطرس غالي على انتخابه أمينا عاما وأرحب به بصفته الأمين العام السادس للأمم المتحدة .

لقد كان انتخاب السيد بطرس غالي اسهاما من مصر وافريقيا والعالم الثالث بوجه عام في صيانة السلم ، والعدل ، وحقوق الانسان الاساسية في العالم . فافكاره ، ونزاهته ، وإحساسه بالالتزام ، وخبرته الواسعة بالشؤون الدولية خصال ستضمن دونما ريب التميّز في أدائه لواجباته . وأؤكد للسيد بطرس غالي الدعم القوي لحكومة وشعب كومنولث دومينيكا طوال فترة ولايته كأمين عام .

واسمحوا لي أن أودّع رسميا الامين العام السابق للامم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار الذي أعطى ١٠ سنوات حافلة من الخدمة لهذه الهيئة الدولية . وسوف نتذكره جيدا لاهتمامه الشديد برفاهة الجنس البشري ، وبشكل أكثر تحديدا لجهوده في صيانة السلم العالمي . واعتقد اعتقادا راسخا بأن خلفه سيتابع القضايا التي كان السيد بيريز دي كوييار يأمل في أن تصبح الشاغل الرئيسي للامم المتحدة في السنوات المقبلة ألا وهي : صون السلم والامن الدوليين ، وتحقيق العدالة ، واضفاء الطابع العالمي على حقوق الانسان ، وتضييق الهوة التي تفصل بين الامم الغنية والامم الفقيرة في المجتمع العالمي .

إننا نؤمن بأن الامم المتحدة ينبغي أن تكون هيئة دولية حقا ذات عضوية عالمية . غير أننا لا نقبل ممارسة الخلافة التلقائية . ونُصرّ على أن تكون جميع الدول الجديدة التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة مؤهلة لعضويتها . وعلى البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى هذا المجتمع العالمي أن تلتزم بالسلم ، وأن تقبل التعهدات الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وأن تكون في رأي المنظمة قادرة على تنفيذ التزاماتها وراغبة فيه .

وفي هذا الصدد ، نؤيد باخلاص تام القرار الخاص باستبعاد صربيا والجبل الاسود في الوقت الحالي من عضوية الامم المتحدة ، ونرحب بالدول الاعضاء الجدد الاخرى من يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق . ومن ناحية أخرى نجد أن صربيا والجبل الاسود قد دلّلت بأعمالها الوحشية وانتهاكاتها الصارخة لحقوق الانسان من خلال ممارستها لعمليات "التطهير العرقي" على أنها لا تحترم واجبات الاعضاء تجاه هذه الهيئة العالمية ومبادئها .

ويضم كومنولث دومينيكا صوته إلى أصوات المجتمع الدولي في ادانة أعمال العنف والعدوان التي تقوم بها صربيا ضد شعب البوسنة والهرسك ، ويطالب باجراءات متضافرة وفعّالة دفاعا عن المواطنين العزّل في تلك الدولة . وإذ نؤيد بلا تحفظ القرارات التي اتخذها مجلس الامن والتي أذنت باستعمال القوة لتوفير المساعدة الانسانية للاجئين والمشرّدين في البوسنة والهرسك ، وإذ نثني على الجهود التي تقوم بها مختلف وكالات الامم المتحدة في هذا السياق فإننا نرى أن الحاجة تقوم إلى بذل المزيد من الجهود لوقف العدوان الصربي ووضع نهاية للحرب الاهلية الدائرة في الجمهورية اليوغوسلافية السابقة . وينبغي ألا يكون هناك تسامح مع عمليات "التطهير العرقي" وانتهاكات القانون الانساني الدولي . إن مجتمعنا الدولي لا يسعه أن يتجاهل مذابح السكان الابرياء .

دلّلت التوجهات في الآونة الاخيرة على وجود ضعف ، بل واضطراب في العملية الديمقراطية ، بالاضافة إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان ، لا في أوروبا الشرقية وحدها ، بل في افريقيا والامريكيتين أيضا .

وأدت الحرب الاهلية المقترنة بمشكلة شدة الجفاف إلى انتشار المجاعة وموت أعداد هائلة من الصوماليين . ونحن نحث الامم المتحدة بقوة على ألا تألو جهدا في سبيل تخفيف محنة الملايين من السكان الذين يعانون من المجاعة في ذلك البلد .

وتشعر حكومة كومنولث دومينيكا بسعادة غامرة للنتيجة الايجابية للاستفتاء الذي أجري في جنوب افريقيا بشأن الاصلاحات . ويبدو أن هذه النتيجة تؤكد إرادة شعب جنوب افريقيا على السير قدما بسرعة صوب اقامة مجتمع متكافئ يحصل فيه كل مواطن على الكرامة التي وهبها الله له ، وعلى حقه الكامل في المشاركة في إدارة شؤون ذلك البلد . وقد انضمت حكومة كومنولث دومينيكا إلى دول الكومنولث الاخرى في الجهود الرامية إلى تسهيل الاتصالات على المستوى الشعبي بشكل عام ، كدليل على تأييدها واستجابة للتصويت الايجابي في ذلك الاستفتاء .

ومع ذلك فإننا نشعر بقلق بالغ ازاء استمرار العنف وعجز حكومة جنوب افريقيا عن السيطرة عليه ، الامر الذي يقوّض ويعرقل التقدم صوب الديمقراطية وحكم الاغلبية .

ونطالب بعمل متضافر قوي لانهاء العنف واجراء حوار صريح وبنّاء بين نظام بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي في جهد يرمي للتوصل الى اتفاق مبكر بشأن حكم الاغلبية .

وعلى المجتمع الدولي أن يبقي الحالة قيد الاستعراض المستمر ، وألا يخفف الجزاءات الاقتصادية المفروضة على نظام الاقلية في جنوب افريقيا إلا إذا تم احراز تقدم هام وحاسم لا يمكن عكس مساره صوب إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا على أساس مبادئ العدل والانصاف . ونأمل في التوصل الى نهاية لكل أعمال العنف ، ونتطلع الى احراز تقدم سلمي صوب اقامة نظام ديمقراطي وعادل بشكل حقيقي .

تسبب الحالة في هايتي قلقا خاصا لنا نحن أبناء الامريكتين . وقد أدى العنف والوقف غير المشروع لمسيرة الديمقراطية في تلك الجزيرة الشقيقة الى استمرار انتهاكات حقوق الانسان ، وزيادة الفقر والمعاناة بين شعب هايتي ، والتدهور الاقتصادي ، وهروب الآلاف من المواطنين من وطنهم . وإن أزمة اللاجئين التي تلت ذلك تسبب بالغ القلق لنا .

لقد بذلت منظمة الدول الامريكية جهودا كبيرة لاعادة النظام الديمقراطي في هايتي ، ولكن الحالة بقيت دون حسم بالرغم من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة لتلك المنظمة والعديد من البعثات التي أوفدت الى هايتي ، فضلا عن الكثير من المبادرات الاخرى التي طُرحت لهذا الغرض . ونحن نحث كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة على أن تدعم المقرّر الوارد في قرارات منظمة الدول الامريكية بشأن اعادة الديمقراطية في هايتي والمشاركة في تنفيذه بشكل فعّال . ولا بدّ من سد الثغرات التي مكنت الحكومة غير الشرعية من البقاء حتى الآن بل ومن تدعيم موقفها في مواجهة الحظر المفروض عليها .

وقد أعلن السيد بطرس بطرس غالي في البيان الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ أنه :

"إذا لم تكن هناك تنمية دون ديمقراطية ، فإنه لا ديمقراطية دون تنمية" . (A/46/PV.59 ، ص ١٦)

والحالة الاقتصادية في هايتي مسألة تحتاج الى أن تعالج . ولا تزال هايتي التي صنّفت بأنها أفقر بلد في نصف الكرة الغربي ، تعاني من التدهور الاقتصادي . ولا يمكن لأعضاء الامم المتحدة أن يغضوا النظر عن الاحتياجات العاجلة للتنمية الاساسية في هايتي ، ولا بد من أن تقترن جهودنا المتضافرة من أجل اعادة الديمقراطية بخطط لاجراء تحسينات فورية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعب هذه الامة الكاريبية .

وفي هذا السياق ، أصدرت دومينيكا تحذيرا مؤداه أن انهيار صناعة الموز في دومينيكا وجزر وندورد ـ الذي قد يكون نتيجة حتمية لفرض تعريفات جمركية على الموز بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ـ سيحدث فورا تأثيرا ضارا ومذهلا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان الجزرية النامية الصغيرة . وسوف نجد أنفسنا نتعامل ليس مع هايتي واحدة ، بل مع ثلاث أو أربع في الكاريبي . ومن الممكن تجنب مثل هذا الاضطراب بسهولة ودون الاخلال بالمبادئ الاساسية للتجارة العالمية . كل ما نحتاجه هنا هو ابداء مرونة مستمرة تستند الى الاعتراف المعلن بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة .

واسمحوا لي في سياق مناقشة انتهاكات حقوق الانسان أن أشير الى الانتهاك الصارخ من جانب العراق لقرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) ، الذي يطلب من بغداد أن تضع نهاية لعمليات القمع التي تقوم بها ضد مواطنيها وأن تسمح بدخول المنظمات الانسانية الدولية الى أراضيها . إن على العراق ، بوصفه عضوا في الامم المتحدة ، المسؤولية بأن يمتثل امتثالا كاملا لقرارات مجلس الامن الدولي . ولا بدّ من ادانة مواصلة العراق لانتهاك هذه القرارات واستمراره في قمع مواطنيه من المدنيين .

ومن المبادئ الاساسية للامم المتحدة احترام سيادة كل دولة من الدول الاعضاء . وإذ نضع ذلك في اعتبارنا فإننا نرى أن من الامور التي لا يمكن تحملها الافتراض بأنه يمكن لاي دولة ذات سيادة أن ترتكب جرائم في دولة أخرى ذات سيادة تحت ذريعة النهوض بانفاذ القانون دون أن تعاقب . فالسيادة الوطنية ليست ذات قيمة نسبية تتراوح بحسب حجم أو ثروة الدول . إن حكم القانون لا بدّ من تعضيده بين الدول كما يعضّد داخل الدول .

إن السعي لحماية البيئة لا يزال يجري بهمة ، والجهود التي تبذلها المنظمات الدولية هي جهود جديرة بالثناء . ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في ريو في حزيران/يونيه الماضي ، هو دليل على أن الامم تدرك على حد قول الأمين العام بطرس غالي ، طبيعة كوكب الارض الهشة للغاية وتدرك مدى الاهمية الفائقة لانقاذ كوكبنا . ومن ثم فان المسألة التي يتعين علينا أن نبحثها هي كيف يمكننا أن نعالج مشكلة التدهور البيئي على نحو يحمي مصالح البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء .

وعن قمة الارض انبثق اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الذي يتألف من مجموعة من المبادئ تستهدف توجيه السلوك الاقتصادي والبيئي للافراد والامم على نحو يحقق الدوام للعالم . ويغطي جدول أعمال القرن ٢١ جميع المجالات التي تؤثر على الصلة بين البيئة والاقتصاد فهو يتناول حماية الغلاف الجوي والمحيطات ومكافحة ازالة الاحراج والتصحر والجفاف ، ودور السكان الاصليين والمرأة في تنفيذ التنمية المستدامة ؛ وتلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية ، ومما له أهمية بالغة أنه يتناول الانماط الانتقالية للانتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية التي يمكن أن تؤدي الى خفض ملموس في اسهام هذه البلدان في تدهور بيئة كوكب الارض ، الذي هو اسهام غير مناسب مع حجمها .

ويجب أن نكون مدركين للصعوبات التي ستواجهنا ونحن نحاول انجاز بعض أهداف جدول أعمال القرن ٢١ .

لقد حققت الدول الصناعية ازدهارا اقتصاديا دون أن تبالي بما ألحقته بالبيئة من دمار . أما البلدان النامية ، فهي تسعى من جانبها ، متأخرة ، الى رفع مستوى معيشة سكانها ، أساسا عن طريق عملية للتصنيع ، على غرار النمط المتبع في البلدان المتقدمة ، ولا شك أن هذا المسعى سيكون له أثره السيء على البيئة .

وينبغي الاعتراف بأن على البلدان الصناعية مسؤولية الاسهام على نحو تعويضي في تحقيق تقدم البلدان النامية . فعلى البلدان الصناعية أن تقدم التعويض عما ألحقته بالبيئة من تدمير ، وعما ألحقته بالبلدان النامية من ظلم .

كما يجب التسليم بالحق السيادي للبلد في استخدام موارده الطبيعية لصالح تنميته الاقتصادية ، مع مراعاة احترام البيئة وأخذ احتياجات الأجيال المقبلة بعين الاعتبار . وللبلدان الصغيرة حق لا يقل عن حق البلدان الكبيرة في مراعاة مصالحها الوطنية دون التعرض للتهديد والازعاج من قبل جماعات المصالح الخاصة .

وأخيرا ، أود أن أذكر بأن الأمين العام بطرس غالي ، وعد في خطاب التنصيب في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بتيسير أعمال الأمم المتحدة ، "والقضاء على كل ما يمكن الاستغناء عنه أو ما عفا عليه الزمن" (A/46/PV.59 ، ص ١٦) . فإذا كنا نريد تحقيق هدفنا في التقدم على طريق السلام العالمي فعلينا أن نُقوي ، لا أن نُضعف ، قدرة الأمم المتحدة على توفير المساعدة التقنية والمادية للبلدان النامية : "التقريب الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير" . (A/46/PV.59 ، ص ١٢) ، وهذا من شأنه أن يساعدنا أيضا على أن انجاز "جدول أعمال العدل" الذي حدده الدبلوماسي البارز خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام السابق ، بوصفه الشاغل الأساسي للأمم المتحدة في الأعوام المقبلة .

وتعد إعادة هيكلة الأمم المتحدة ضرورة ماسة للغاية . فنحن نعيش في عالم ديناميي ، تلقى فيه الأحداث اليومية مطالب باهظة على عاتق المنظمة . وقد كان على الأمم المتحدة أن تواجه هذه المطالب على نحو فيه شيء من الارتجال أو المعالجة الخاصة لكل حالة على حدة ، أما إذا أريد لها أن تصبح أكثر استجابة لمتطلبات الدول الأعضاء وأن تعمل بشكل أكثر فعالية في إطار الأبعاد التي حددها الميثاق فإنه يصبح من الضروري اجراء تحليل شامل على الفور ، وايجاد وتشغيل آليات جديدة تجعل من مهام الحفاظ على السلام العالمي والنهوض بحقوق الانسان الأساسية أمرا قابلا للتحقيق .

وأثناء الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة دار نقاش كثير حول اصلاح المنظمة . وجرى تركيز على ترشيد أعمال الأمانة وزيادة سلطة الأمين العام . وهناك حاجة في هذه المرحلة للقيام بمزيد من الدراسة المتعمقة للخطة التي وضعتها ٢٢ دولة صناعية ونامية وللتقرير الختامي الذي أعده مشروع دول الشمال الخاص بالأمم المتحدة ،

ومن الضروري للغاية أن يضفي كل ما يتخذ من اجراءات مزيدا من الفعّالية على جهود المنظمة في النهوض بالسلم والتنمية في العالم أجمع . وأي تقصير في ذلك إنما يديم اهدار الموارد المحدودة . ويجب أن يكون واضحا أن العالم لا يمكن أن يواصل لامد طويل السير في طريقه الحالي .

السيد أدوم (تشاد)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية ، وأنا أخاطب الجمعية العامة من فوق هذه المنصة بعد ظهر اليوم ، أن أتقدم بأحر التهاني للسيد غانيف على انتخابه بالاجماع رئيسا للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . ولا شك أن خبرته العظيمة هي ضمان قيم للغاية للمجتمع الدولي وسط هذه الفترة المضطربة من تاريخ هذا العالم ، الذي هو عالم يسعى لتحقيق السلم والامن والرفاه . ويستطيع الرئيس أن يعتمد على الدعم القوي والتعاون التام من جانب وفد تشاد الذي أتشرف برئاسته .

وقد كسب سلفه ، السفير سمير الشهابي ، اعجابنا بكياسته ومهارته اللذين استطاع بهما معالجة المشاكل الخطيرة التي برزت أثناء فترة ولايته . ونحن نعرب له عن تقديرنا التام لمساهمته القيمة .

وقد طبع السيد بطرس بطرس غالي الامين العام بصماته على المنظمة بعد أقل من ١٠ شهور من توليه مهام منصبه وهو مطالب بالقيام بدور تتعاظم أهميته في حياة الشعوب والامم الحرة . ونحن نتمنى له مزيدا من النجاح ، ونقدم له دعمنا في اضطلاعه بواجباته الثقيلة . ولا يساورنا أي شك في أنه سيضطلع بمهامه بما عُرف عنه من مهارة ومثابرة .

وأود أيضا أن أرحب بحرارة بالاعضاء الجدد في المنظمة . إن وجودهم هنا لا يمكن إلا أن يعزز عالمية الامم المتحدة ، وهو الهدف الذي سعى الآباء المؤسسون لتحقيقه بغية تجميع كل الشعوب معا ، وانهاء ويلات الحرب وسائر أشكال المنازعات ، وفوق كل شيء ضمان النمو الاجتماعي الاقتصادي للبشر وكفالة التآخي بينهم .

في الدورة الماضية ، شرح وفدي التغيرات التي طرأت على السياسة التشادية ، وأعلنا عن سن قانون يحدد شروط إنشاء وعمل الاحزاب السياسية في اطار التعددية الديمقراطية ، كما أعلنا عن اتجاه النية الى عقد مؤتمر وطني سيادي في أيار/مايو ١٩٩٢ . وغني عن القول إن مؤتمرا له مثل هذه الاهمية الحاسمة بالنسبة لمستقبل البلاد ، إنما هو مؤتمر يتعين الإعداد له بأقصى قدر من العناية والدقة ، إذا أردنا له أن يحقق النتائج المثلى . وعليه فقد تعذر عقد المؤتمر في الوقت المحدد نظرا لان اللجنة المكلفة بوضع الترتيبات الخاصة به لم تتقدم باستنتاجاتها في الوقت اللازم .

واليوم أجد نفسي في وضع يتيح لي أن أعلن من فوق هذه المنصة أن المؤتمر السيادي الوطني لتشاد سينعقد في غضون الربع الاول من عام ١٩٩٣ على الاكثر . وهو تعهد رسمي جرى تأكيده مرارا . كذلك ، فإنني أؤكد هنا من جديد أن العملية الديمقراطية الجارية في بلادي هي عملية لا رجعة فيها .

وحيث أننا نتطلع الى هذا الموعد الهام ، وبرغبة تحدونا لاشراك أكبر عدد ممكن من مواطنينا في تسيير الشؤون اليومية للدولة ، قرر الرئيس ادريس ديبي ، على إثر مشاورات مطولة ، تعديل الميثاق الوطني الذي حكمت بمقتضاه تشاد منذ ٤ آذار/مارس ١٩٩١ . وعلى هذا الاساس عُين السيد جوزيف يودويمان ، أحد أفراد المعارضة ، رئيسا للوزراء والحكومة . وتضم الحكومة الجديدة ممثلين لاحزاب المعارضة وللمواطنين العاديين على السواء . وقد وضعت هذه الحكومة المتطلعة للمستقبل هدفا لنفسها يتمثل في متابعة الخطة التوجيهية التي قدمت الى مانحي وداعمي تشاد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وجرى التأكيد على خفض التدخل الحكومي ، والخصخصة ، وتحرير الاقتصاد ، والتنمية القطاعية ، مع منح الأولوية للكفاءة والخبرة في الادارة ، والحفاظ على الحوار مع شركائنا الاجتماعيين .

تواجه تشاد ، مثل الكثير من البلدان الاخرى في القارة ، أزمة اقتصادية ومالية لم يسبق لها نظير . وقد اتخذت الحكومة ، لمعالجة الازمة ، عددا من التدابير لتوفير الاستقرار في المالية العامة . وتضمنت هذه التدابير : زيادة في ضرائب الدخل الفردية ؛ وخفض التعويضات الممنوحة الى جميع العاملين في الحكومة والجهات ذات الصلة بها بنسبة ٥٠ في المائة ؛ وخفض الدخل المربوط برقم قياسي بنسبة ١٠ إلى ٣٠ في المائة ؛ وخفض المدفوعات الاجمالية المربوطة برقم قياسي بنسبة ٣٠ في المائة ؛ وخفض عدد العاملين في الادارة العامة بنسبة ١٠ في المائة ؛ وتحقيق خفض في الانفاق الحكومي . وقد لقيت هذه التدابير ، التي تؤثر على العاملين في القطاعين العام والخاص معا ، معارضة شديدة من جانب نقابات العمال ، مما أدى الى اعلان اضرابات دامت أياما في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٢ .

وعلى الرغم من أن هذه الاضرابات جرت بطريقة قانونية ، فإن الحكومة لم تجد مناصا من الابقاء على هذه التدابير التي أبرزت مرارا ضرورتها الغالبة ازاء محدودية الموارد الوطنية . ولكي يتسنى تحقيق مفعول هذه التدابير ، تتفاوض الحكومة حاليا مع الشركاء الاجتماعيين لعقد هدنة اجتماعية تسري حتى نهاية العام .

وهناك التزام أخلاقي يقع على الشعب التشادي والمسؤولين وموظفي القطاعين العام والخاص بتحمل هذه التضحيات إن هم أرادوا التطلع إلى المستقبل بأمل وصفاء أكبر . وتواصل الحكومة برنامجها لاعادة تشكيل الجيش بغرض خفض النفقات وتحقيق التوازن . وفي هذا الخصوص ، وُقع اتفاق بروتوكولي مع فرنسا يتيح تخفيض أفراد الجيش من ٥٠ ٠٠٠ الى ٢٥ ٠٠٠ وإدماج جميع القوات في جيش وطني حقا . ويعني هذا أن الحكومة الفرنسية تزودنا بمساعدة تقنية ومالية في هذه المهمة الهائلة .

وفي صدد هذا البرنامج ، لم يغفل بلدي الطرف عن مسائل الأمن على الصعيد الاقليمي ، وقد اشتركنا في اجتماعات تعاونية دون اقليمية بهذا الخصوص . وبناء على مبادرة من الدول العشر الأعضاء من افريقيا الوسطى ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٧/٤٦ باء بتوافق الآراء وذلك في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وهو القرار المعنون "تدابير بناء الثقة الاقليمية" . وتنفيذا لهذا القرار ، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ إنشاء لجنة استشارية دائمة معنية بمسائل الأمن في افريقيا الوسطى . وتختص اللجنة بتطوير تدابير بناء الثقة وتشجيع الحد من الأسلحة وتعزيز التنمية في هذه المنطقة دون الاقليمية في افريقيا . وقد عقدت اللجنة في ياوندى بالكاميرون ، في الفترة من ٢٧ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ اجتماعها التنظيمي على المستوى الوزاري ، بمساعدة من مكتب شؤون نزع السلاح وبادارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة . وقد أدرجت اللجنة في تقريرها النهائي عن هذا الاجتماع ، ضمن تدابير أخرى في اطار بناء السلم ، تقديم المساعدة لاعادة تشكيل الجيش وتوفير التدريب على أعمال جديدة للعسكريين . ونحن نعلق آمالا كبارا على نتائج هذا الاجتماع ، ونتوقع في نهاية الأمر الانتفاع بهذه المساعدة في محاولتنا اعادة تنظيم جيشنا بصورة كاملة .

وقد تمتعت تشاد دائما ، خلال أكثر فترات تاريخها حرجا ، بدعم لا يقدر من قبل المجتمع الدولي ، ويشعر شعب تشاد وحكومتها بالامتنان لهذا بوجه خاص . واليوم ، نحث من جديد جميع شركائنا على مساعدتنا في تنفيذ برامجنا الجارية لاشاعة الاستقرار وحفز

النشاط الاقتصادي في البلد . وقد وضعت هذه البرامج في سياق سياسي لم يكن دائما مُيسّرا لعملية نشر الديمقراطية التي بدأت فعلا . والواقع ، أن جيوب المقاومة للتغيير قد وجدت بصورة متناثرة هنا وهناك ، مما أدى الى حالات تمرد أُخمدت بفضل سياسة الحكومة في الاستمالة وتشجيع الحوار . وهكذا وُقّعت عدة اتفاقات للسلم مع الحركات المتمردة ، بمساندة من البلدان الصديقة التي تستحق امتناننا من الاعماق .

إن ابتهاجنا بانهاء الحرب الباردة ، الذي أدى الى بدء الحوار المثمر في مجلس الامن ، يقابله قلقنا ازاء انبعاث بعض المشاكل مثل الظلم والتطرف القومي والعنصرية والاصولية الدينية ، وهي جميعا مصادر محتملة للنزاع . ويود الوفد التشادي أن يعبر للامين العام السيد بطرس بطرس غالي عما يستحقه من التقدير على تقريره المعنون "خطة للسلام" الذي يزودنا بمبادئ توجيهية قيمة على طريق التوصل الى عالم أكثر أمنا وسلما وعدلا .

ولكن تبقى ، كما ذكرت ، مصادر عديدة للقلق المحتمل . ففي أوروبا ، مثلا ، وهي منطقة خلت من الاضطرابات العنيفة حتى الآن ، نشهد حاليا ، عاجزين ، حالة تتحدى ضمير العالم . إن تحلل يوغوسلافيا السابقة كان يمكن أن يؤدي الى علاقات غير قائمة على أساس الحرب ، خاصة وأن نشأة ذلك البلد اقترنت بالكثير من المعاناة . ونحن نشجب الممارسات من قبيل "التطهير العرقي" ، الذي يعبر عن فكرة اعتقدنا أنها كانت قد استؤصلت نهائيا من لغة الامم الحديثة . وتعتقد تشاد أن سلوكنا ، سواء في الدول التي انبثقت من يوغوسلافيا السابقة أو في غيرها من الجهات ، ينبغي أن يكون على هدى من المبادئ المقدسة للاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك ذات الصلة بالموضوع .

ومن جهة أخرى ، يرحب الوفد التشادي بتطور الحالة في كمبوديا ويُعرب عن الامل في نجاح العملية الطموحة للغاية التي تضطلع بها الامم المتحدة هناك ، وهو نجاح يريده ، بحماس بالغ ، المجتمع الدولي والشعب الكمبودي الذي عانى طويلا وبما فيه الكفاية .

وإذ نتحول الآن الى الحالة في الشرق الأوسط وفلسطين ، يلاحظ وفدي أن العملية التي بدأت في العام الماضي في مدريد تواصلت في اتجاه التوصل الى حل دائم للأزمة العربية الاسرائيلية . إلا أن نتائج اجتماعات واشنطن تقصر عن التوقعات . وفي حين أننا نعتقد أن بعض الدينامية قد بدأت تظهر ، فإن هذا لن يؤدي الى النجاح إلا إذا روعيت بحسن نية ، قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، فيتجلى بذلك التصميم الأكيد على استعادة السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم .

ولئن كان انتهاء المواجهة بين الكتلتين قد أدى الى ظهور بعض المواقع المضيئة في افريقيا ، - إذ تجري مسايرة منطق السلم في أنغولا وموزامبيق - ، ولئن كان نشر الديمقراطية قد أحرز نجاحا ملموسا ، فإن السلم والوئام لم يترسخا بعد في أجزاء عديدة من القارة .

في جنوب افريقيا ، على سبيل المثال ، على الرغم من المبادرات الإيجابية التي اتخذتها حكومة الاقلية ، نجد أننا لا نزال مضطرين إلى شجب المناورات التي ترمي إلى تأليب الاهالي بعضهم ضد بعض في محاولة لتبرير نظام ينتمي إلى عصر آخر مضى وولى .ويتعين على المجتمع الدولي أن يمارس ضغوطا متواصلة لكي تفسح أطلال العنصرية البدائية المجال أمام مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق يقوم على المساواة .

ويعرب وفدي أيضا عن أسفه لتمزيق أوصال الامة الصومالية نتيجة للشهية النهمة لبعض أباطرة الحرب هناك . وقد آن الاوان الآن لكي نضع حدا لهذه المجزرة البغيضة التي تصيب دائما نفس الضحايا : النساء والاطفال .

ونحن نؤيد بقوة المبادرات الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والامم المتحدة ، ونحث رؤساء الفصائل الصومالية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات ومحاولة وضع حد للمأساة الرهيبة التي يعيشها الشعب الصومالي .

أما ليبريا التي يرمز إسمها إلى حرية الرجل الاسود ، فقد غاصت على مدى السنتين الماضيتين في مستنقع حرب أدت إلى وقوع خسائر فادحة في الارواح وفي البنية الاساسية الاقتصادية . إننا نطالب القادة الرئيسيين أن يظهروا الشعور بالمسؤولية ونحثهم على الإصغاء لصوت العقل والرشد .

إن في الحروب الاهلية في العقد الاخير من القرن العشرين تحديا بالغا للرغبة المعرب عنها باستمرار في السلم والامن . وقد مرت تشاد في الماضي القريب بأزمات داخلية ، ومن ثم لن يكون بوسعنا أن نلقي المواعظ على أحد . غير أننا نرى أن ثمة ضرورة مطلقة في أن يكون هناك التزام مخلص بنزع السلاح أو رقابة صارمة على عمليات نقل الاسلحة التقليدية ، التي تغمر مناطق التوتر أو الصراع المكشوف .

ويرحب وفدي بفتح سجل الاسلحة التقليدية الذي أنشأه الامين العام . ومع ذلك ، فليست لدينا أوهام في هذا الصدد ، ما دامت الصفقات السرية تعقد لبيع الاسلحة وهي صفقات تشكل مصدر دخل لبعض الموردين ووسيلة لاكتساب القوة لعدد كبير من المتلقين للاسلحة .

ولئن كان من المستطاع اليوم ، بدرجة من التفاؤل ، أن يتفق الجميع على وجود رغبة حقيقية من أجل التغيير والتقدم في العالم من حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان . فإن الحالة الاقتصادية في العديد من البلدان النامية في افريقيا ، وامريكا اللاتينية وآسيا مازالت تثير القلق بصفة خاصة على الرغم من إحراز بعض التقدم . إن الاحصاءات القاسية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي ، والامم المتحدة ، تقدم لنا مادة للتفكير . فالحالة الاقتصادية للبلدان النامية تتطلب في الواقع حلولا عاجلة .

وكما ركز الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي في بيانه أمام الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

"إن الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن ضعف الاستثمارات ، والنمو البطئ للمؤسسات الديمقراطية ، إنما تهدد الاستقرار على الصعيد الوطني لهذه البلدان ومستقبلها السياسي . فمناطق الفقر ، لم تستوعب بتاتا بل هي تنتشر الآن باطراد ، وتشكل مصادر محتملة للعنف والمجابهة . وقد توفر فعلا البرهان على أن هذه المناطق يمكن أن تتسبب في اندلاع نزاعات عرقية أو قبلية أو وطنية . ومن ثم ، فإن التنمية الدائمة هي عنصر أساسي لإحلال السلم والاستقرار في العالم ، وهو ما يتفق دون شك والمصلحة المتبادلة لكل البلدان الاعضاء في المجتمع الدولي ، سواء كانت متقدمة في النمو أو نامية ".

إن وفدي يؤيد ذلك التحليل ، ونحث المجتمع الدولي على أن ينفّذ دونما إبطاء مختلف الصكوك التي اعتمدت حتى الآن ، ولاسيما الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وعلى الأخص أن يعمل على تأمين نمو البلدان النامية وتنميتها .

ولو أن هناك مسألة واحدة ينبغي أن تحظى باهتمام أعضاء المجتمع الدولي كلهم ، فهي التحدي المتمثل في البيئة . إن بلدي يقع في منطقة الساحل ، ويشهد تدهور بيئته كل يوم ، لذلك فإننا نعلق أهمية خاصة على هذه المسألة على الصعيدين الوطني والاقليمي . ومع ذلك ، فإن عالمية هذه المسألة تعني أنه لا يمكن

حلها إلا في إطار التعاون الدولي القائم على التكافل والتضامن . ولئن كنا نرحب بمؤتمر ريو للبيئة والتنمية ، فما زلنا نرى أن نتائجه لن تضع حدا للعديد من مختلف التهديدات للبيئة إذا لم يترجم مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع ملموس .

على مدى السنوات القليلة الماضية ، لعبت حقوق الإنسان دورا غالبا في حياة الأمم . وخرجت إلى الوجود مفاهيم جديدة ما زال تعريفها يحتاج إلى توضيح . بيد أن التعددية السياسية لن تحسم وحدها المشاكل التي يعاني منها أكثر من نصف الجنس البشري . ولهذا السبب ، يحدونا الأمل في أن يعالج مؤتمر ١٩٩٣ كل المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان .

لقد عادت الحيوية إلى الأمم المتحدة وانتعشت نتيجة لإنتهاء عصر المجابهة بين الدولتين العظميين . وقد سجلت المنظمة نجاحات مذهلة في مجالات مختلفة مثل إنهاء الاستعمار ، وصون السلم والأمن الدوليين ، بفضل ذوي الخوذات الزرقاء الذين ينتشرون حول العالم ، على الرغم من المصاعب التي يواجهونها في تنفيذ مثل الميثاق العليا .

وأحد هذه المثل ضرورة التضامن بين الشعوب . إن هذا التضامن لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أخذنا في الاعتبار الاحتياجات الأولية لأولئك الذين اشتد بهم العوز والفاقة . وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين ، يجدر بالإنسانية أن تبرهن على أنها بعد أن تفادت إندلاع محرقة نووية ، أصبحت الآن قادرة على بناء سلم عالمي من خلال التنمية .

السيد ميسفين (اثيوبيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بالنيابة عن وفد اثيوبيا ، وبالاصالة عن نفسي ، أن أتقدم اليكم بأخلص التهاني ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إن وفدي على ثقة بأن الدورة الحالية للجمعية العامة ، تحت قيادتكم الحكيمة ، ستحقق نجاحات رائعة . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد لسعادتكم تعاون وفدي الكامل معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم .

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي المخلص لسلفكم ، السيد سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، لقيادته الجمعية العامة باقتدار في دورتها السادسة والاربعين .

وبالمثل ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد بطرس بطرس غالي ، الامين العام ، لجهوده النشطة للوفاء بالولاية التي خوله المجتمع الدولي إياها . ونحن واثقون بأنه ، في ظل قيادته القديرة ، سترتفع مكانة ومصداقية الامم المتحدة أكثر فأكثر . ونحن نتمنى له كل نجاح في جهوده .

ويسر وفد بلادي أيضا أن يرحب ترحيبا قلبيا بجميع الدول الاعضاء الجدد في الامم المتحدة التي انضمت إلى أسرتنا في الشهور الـ ١٢ الماضية .

إن نهاية الحرب الباردة ، التي مثّلت منعطفا حاسما في التاريخ ، قد أعقبتها تغيرات إيجابية كثيرة في المناخ السياسي الدولي . ومع ذلك فإن استمرار اشتعال أوار الصراعات في مناطق عديدة من العالم هو مصدر قلق لنا باستمرار ، فالانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب لم يؤد بالضرورة إلى إحلال سلام كامل خال من الصعاب والمعاناة الإنسانية .

وفي هذا الصدد ، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى المأساة النازلة بالصومال ، وهي مأساة تستعصي على الخيال وتمثل إهانة لمشاعرنا وإحساساتنا . فعلى مدار السنتين الماضيتين ، تدهور الوضع كثيرا في البلاد بحيث لم يعد للدولة أى وجود . فالقانون والنظام والسلم والاستقرار والبنية التحتية الضرورية لحياة مجتمع يؤدي وظائفه كل هذه أشياء توارت فعلا من الوجود . ولقد دمرت الحرب الضروس كل هذا ، ومدى ضررها والمعاناة الإنسانية الناتجة عنها قد اجتمعا ليجعلا من الصومال مثالا على أزمة من أسوأ الأزمات الإنسانية في ذاكرتنا الحيّة .

وما يبعث على الحزن أن على الصومال أن ينزف حتى الموت بفعل أعمال يرتكبها ابناؤه هو . لقد أصبح ما يقرب من نصف مجموع سكان البلاد تقريبا من النازحين من ديارهم . وثمة أعداد غفيرة من الاطفال والشيوخ يموتون كل يوم ، ليضافوا إلى الآلاف الذين لاقوا حتفهم من قبل . لقد ترك الصوماليون ديادهم وفروا إلى البلدان المجاورة وغيرها من البلدان .

وفي ضوء الوضع السائد في الصومال اليوم ، من الجدير أن نسأل لماذا تقوم الفئات المختلفة بانزال كل هذا ببلدها وشعبها . لماذا هذا التدمير العشوائي من أجل السلطة السياسية على بلد آخذ في التحلل ؟ وكيف للمرء أن يفسّر ما يجري لشعب الصومال ؟ إنه لمما يجاوز أى مبرر أو سبب سياسي يمكن تصوره أن نرى النساء والاطفال والشيوخ يقتلون عشوائيا لمجرد انتمائهم إلى عشيرة أو قبيلة معينة أو بطن من بطونها .

ينبغي وضع حد لهذا الكابوس . والشعب الاثيوبي يمكنه أن يدلي بدلوه استنادا إلى تاريخه الحافل بـ ٣٠ سنة من الصراع : إن الحرب واستخدام القوة الغاشمة والتدمير الذي لا معنى له أعمال لا يمكن بأى حال أن تهيئ حلا لمشاكل البلاد السياسية . ونعتقد أن سفك الدماء في الصومال خلال السنتين الماضيتين ينبغي أن يكون درسا كافيا لمختلف الفئات مفاده أن طريق النزاع لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التهلكة . فدروس التاريخ تؤكد دون لبس ان استخدام القوة أو شن الحرب لم يأت أبدا بنتائج يكتب لها الدوام في تسيير شؤون البشر . ولنا قناعة راسخة بأنه يجدر بالمتحاربين في الازمة الحالية ان يضعوا نصب أعينهم ، أولا وقبل أى شيء ، مصالح شعبهم وبلدهم ، هذه المصالح التي يدعون تمثيلها .

وعلينا أن نذكر أن جيران الصومال ، أى بلدان القرن الافريقي ، لم يدخروا أي جهد لايجاد حل سلمي لهذا الصراع المأساوي .

ولعلنا نذكر انعقاد مؤتمر قمة لدول القرن الافريقي خصص للقضايا الإنسانية في اديس ابابا ، اثيوبيا ، في نيسان/ابريل ١٩٩٣ . وقد كان الهدف الرئيسي من المؤتمر هو معاينة الازمة الإنسانية الخطيرة في هذه المنطقة دون الإقليمية والعمل مع المنظمات الإقليمية والامم المتحدة لانقاذ حياة الناس ، وفي النهاية جمع الفصائل المتحاربة بهدف إيجاد حل للصراع الاخوي . وقد أسفر اجتماع القمة عن اصدار إعلان وإطار للتعاون وبرنامج للعمل . وقد تلى ذلك انعقاد مؤتمر القرن الافريقي المعني بالقضايا الانسانية لإعداد الطرائق الكفيلة بالتنفيذ الفعّال لإعلان القمة . وفي أعقاب ذلك ، جرى اعتماد قرار بشأن الوضع في الصومال يتضمن ، في جملة أمور ، وقف اطلاق النار بين الفئات المتحاربة ، وعقد محادثات سلام فورية تفضي إلى المصالحة الوطنية وإلى تسوية سياسية دائمة في البلاد ، وإيصال المعونة الإنسانية دون إعاقة إلى المحتاجين من السكان . ومما له دلالة بالغة ، ان اجتماع القمة قرر إقامة لجنة دائمة رفيعة المستوى للقرن الافريقي خاصة بالصومال لتنسيق الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع .

واضطلاعا بولايتها ، عقدت اللجنة اجتماعا خاصا بالصومال لكل الاطراف في بحر دار باثيوبيا في ايار/مايو ١٩٩٢ ، وفي ذلك الاجتماع تم التوصل إلى اتفاق بشأن التوزيع الفعّال للمساعدة الإنسانية ، وبشأن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية . ولمتابعة تنفيذ هذين الاتفاقين ، فإن رئيس وأعضاء اللجنة قاموا بزيارة الصومال مرتين في ايار/مايو وآب/اغسطس ١٩٩٢ وعقدوا محادثات مع زعماء مختلف المنظمات السياسية . وأسفرت تلك المهمة عن نتيجة تعد مرضية عموما في ظل تلك الظروف . واللجنة مازالت تواصل بصورة ناشطة معالجة موضوع الأزمة في الصومال بمختلف جوانبها .

إن الجهود التي تبذلها بلدان القرن الافريقي إنما هي دليل عملي على المبدأ القائل بأن الصراعات الاقليمية ينبغي أن تحل قدر الإمكان من جانب البلدان المعنية في المنطقة . وعلى الرغم من إهمال الوضع في الصومال وتركه على هامش الاحداث فترة من الزمن ، فمن المشجّع أن نلاحظ أن الامم المتحدة والحكومات المانحة قد بدأت توليه الاهتمام الذي هو حقيق به . وينبغي تكثيف الجهد الدولي من أجل توزيع المساعدة الانسانية للمحتاجين ، باعتباره أمرا له أهمية قصوى .

إن الجهود التي تبذل حاليا من قبل حكومات القرن الافريقي والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها للتوصل إلى سلم دائم في الصومال جهود ينبغي من الآن فصاعدا متابعتها بطريقة منسّقة . علينا جميعا أن نتكلم مع جميع أطراف النزاع بصوت واحد ، فالرسالة التي يجب أن تبلغهم ينبغي أن تكون واحدة ، وواحدة فقط وهي : انه ليس بمقدورهم الاستمرار في استهتارهم الفظ بمصالح ورفاه شعب الصومال ؛ وان الاهمية القصوى ينبغي أن تولى ، أولا وقبل كل شيء ، الى بقاء الصومال كأمة ؛ وإن من المستحيل أن يتمكنوا من تحقيق أهدافهم عن طريق الحرب ؛ وإن عليهم أن يكونوا على استعداد لحل خلافاتهم بالوسائل السلمية .

وفي هذا الصدد ، من المحزن أن نلاحظ ان بعض الدوائر تعمل على تقويض الحل السلمي للأزمة بامدادها الأطراف المتحاربة بالأسلحة بدلا من تقديم المساعدة الغوثية لشعب الصومال الرازح في المعاناة ، أو بدفنها النفايات الصناعية السامة في الأرض الصومالية بدلا من توفير الدواء للعناية بالمرضى والجرحى وبنهبها الثروة الحيوانية والموارد البحرية للصومال بدلا من توفير المساعدة الإنسانية التي هو في أمس الحاجة إليها . إننا نناشد هذه الدوائر أن تكف عن محاولات استقطاب منطقة القرن الافريقي ، وبدلا من ذلك أن تعمل معنا مشاركة جهودنا الرامية لإعادة السلم والاستقرار الدائمين في الصومال .

وأود الآن أن انتقل إلى موضوع آخر يهمنا . فما برحنا نتابع عن كثب التطورات الايجابية في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، لا تزال لدينا بعض الشكوك العميقة إزاء احتمالات التحول السلمي في ذلك البلد ، بسبب بقاء نظام الفصل العنصري في مكانه . إننا ملتزمون التزاما عميقا بقرارات ومواقف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، وهي القرارات والمواقف التي جرى التأكيد عليها مرارا وتكرارا عبر السنوات ، علاوة على الموقف المبدئي الذي تتخذه القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا بانهاء نظام الفصل العنصرى إلى الأبد وبدء عملية لا رجعة فيها للتحول إلى نظام سياسي متعدد الأعراق وديمقراطي في ذلك البلد .

وينبغي تشجيع الجهود المبذولة حاليا لتهيئة الظروف اللازمة لنجاح المفاوضات السلمية . وفي هذا الصدد ، فإن الاتفاق المبرم مؤخرا بين المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة على استئناف المفاوضات يعد تطورا ايجابيا ، ويصدق ذلك أيضا على اطلاق سراح السجناء السياسيين . ونحن نتطلع إلى بدء المحادثات بين جميع القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا والحكومة ، بغية إقامة حكومة مؤقتة تشرف على عملية إعداد نظام دستوري لجنوب افريقيا الديمقراطية المتعددة الأعراق .

وبالمثل ، فاننا نشعر بعميق القلق ازاء الوضع المأساوي في يوغوسلافيا السابقة ، ولاسيما في البوسنة والهرسك . إن هذه الأزمة ، التي يفلت زمامها بسرعة تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . إن سفك الدماء المستمر ينبغي وقفه ، وينبغي إيجاد حل سياسي مقبول لدى جميع الأطراف في أقرب وقت ممكن . ونأمل في هذا الصدد أن يسفر المؤتمر المعقود حاليا في جنيف ، برعاية الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية ، عن نتائج ملموسة .

إننا نتابع أيضا عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط . إن الوضع في الشرق الأوسط لم يستقر بعد على الرغم من الجهود المتكررة التي بذلها المجتمع الدولي ليرعى عملية السلام . ومع ذلك ، فإن احتمالات السلام في المنطقة اليوم أفضل مما كانت

عليه منذ وقت طويل . وإننا بالتالي نأمل في أن تجد قضية فلسطين ، وهي لب مشكلة الشرق الأوسط ، حلا لها في النهاية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك حرصا على تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للمنطقة برمتها .

ونعرب عن سرورنا بنتيجة جهود مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية . إن مشروع الاتفاقية التي تحظر انتاج واستخدام ونقل وتخزين الأسلحة الكيميائية يمثل خطوة هامة في الجهود العالمية للقضاء على أسلحة التدمير الشامل . ونحن نشعر بارتياح خاص إزاء نجاح هذا الجهد الذي دام حوالي ٢٥ سنة في عملية نزع السلاح . وإزاء إسهام اثيوبيا بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح . وفي ضوء النزعة الراهنة نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، هناك حاجة إلى ادراج الأسلحة التقليدية في مفاوضات نزع السلاح . وينبغي التأكيد على أنه ينبغي تحويل "عائدات السلم" الناتجة عن جهود نزع السلاح إلى التصدي لمشاكل الفقر والمرض والتخلف في البلدان النامية .

وغنى عن البيان أن الفرص التي تولدت في السنوات القليلة الماضية لوضع نظام دولي أكثر عدالة واستقرارا لا يمكن أن تثمر ما لم يكن هناك سعي مماثل ، يبذل بنشاط متزايد ، لتحقيق تغيير إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي هذا الصدد ، يتوقع من الأمم المتحدة أن تفعل الكثير . إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في ريو بالبرازيل في منتصف هذا العام قد دلل على الأهمية الكبرى التي يوليها المجتمع الدولي لقضايا البيئة والتنمية الملحة .

إن حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية أمران يؤثران على مستقبل الإنسانية ويؤثران على كل بلد . وبالتالي ، ينبغي أن ترمي أنشطتنا للتخطيط الاستراتيجي على المستويين الفردي والجماعي إلى حل هاتين المشكلتين العالميتين . اللتين تقتضيان تعاونا دوليا فعّالا وتشاورا متبادلا . ويرسي إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ ، علاوة على اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ، أساسا جيدا لتعاون دولي أكبر في هذا الميدان . ومع ذلك فإن مشاكل التلوث البيئي والتدهور الأيكولوجي والتصحر لا تزال بحاجة إلى مزيد من التركيز والاهتمام .

ونود أن نشاطركم بعض الأفكار الجوهرية المتعلقة بالنهوض بالديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية وتعزيزها في سياق العلاقات الدولية الراهنة . فمع انه قد تكون للديمقراطية سمات عالمية محددة ، إلا أن من الصحيح أيضا أن لها خصائص فريدة تنطبق على الوضع الاجتماعي السياسي الخاص لكل بلد . وفي الواقع ، لا يمكن أن تكون هناك وصفة معيارية لبناء الديمقراطية تصلح لجميع المجتمعات والأوضاع . إن إدراك هذه الحقيقة ينبغي أن يمنع أية محاولة لوصف نماذج وعمليات موحدة لإقامة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في مختلف البلدان .

إن من واجب الذين يدعون أنهم يناصرون الديمقراطية أن يساعدوا الشعوب الحديثة العهد في الديمقراطية في جهودها الرامية إلى توطيد تلك العملية ، بدلا من أن يقتصروا على توجيه الانتقادات من بعيد . وإذا أخفقت هذه القوى التي تدعو إلى تعزيز الديمقراطية في إسداء يد العون لنا في كفاحنا المستمر من أجل تطبيق الديمقراطية في بلادنا ، ووقفت بدلا من ذلك تراقبنا من بعيد ، فإن أى ضعف أو فشل في عملية تطبيق الديمقراطية سيعزى ، ولو جزئيا ، إلى عدم تعاونها .

وغني عن البيان أن الديمقراطية لا يمكن أن يقبلها العقل دون وجود سلام واستقرار على الصعيدين الداخلي وفيما بين الدول . وعلى ذلك فإن دعم قوى الديمقراطية لعمليات الديمقراطية الداخلية سيشكل خطوة هامة في سبيل حل الصراعات الداخلية . أما الصراعات فيما بين الدول فيمكن تسويتها عن طريق تطبيق الديمقراطية على العلاقات بين الدول والاحترام الصارم لقواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول . وعلى الرغم من أن الطرفين في أي نزاع بين دولتين مسؤولان بصورة رئيسية عن إيجاد حل سلمي لمشكلاتهما ، فبإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، بل من واجبهما ، القيام بدور هام في تشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية . ويمكن تطبيق العقوبات باعتبارها الملاذ الأخير ضد طرف متعنت ينتهك المعايير الأساسية للعلاقات فيما بين الدول بعد اخفاق جميع المحاولات الأخرى لحسم النزاعات .

ومن الواضح أن الديمقراطية لا يمكن أن تترعرع وتصبح مؤسسة قوية في البلدان التي تعيش في ظل الحرمان والعوز الاقتصاديين . ويتعين بالتالي تطبيق الديمقراطية على النظام الاقتصادي الدولي بنفس الهمة التي نستخدمها في تطبيق الديمقراطية على النظام السياسي الدولي ، إذا كنا نريد تعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية .

وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن تقدم المساعدة للبلدان النامية في مجموعها لتخلص نفسها من ورطة الفقر والتخلف . وعدم قيام البلدان المتقدمة النمو بهذا يعني زيادة في شكل مختلف في حدة التوتر الدولي والنزاع ، الامر الذي يؤثر تأثيرا عكسيا على جميع جهودنا الرامية الى إحلال السلام الدائم والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ولإحباط هذا الاحتمال ، ينبغي للامم المتحدة وللمجتمع الدولي أن يتجاوزا مجرد الكلام عن الديمقراطية والتنمية وأن يقدما مساعدة اقتصادية كبيرة الى البلدان النامية . وعندئذ فقط سيكون بوسعنا أن نقول أن السلم الدولي والتنمية مكفولان .

عند هذا المنعطف ، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن التطورات في اثيوبيا منذ إقامة الحكومة الانتقالية منذ أكثر من سنة بقليل .

إن زوال النظام العسكري القمعي في شهر أيار/مايو ١٩٩١ ، وتولي قوى ديمقراطية السلطة ؛ وإصدار الميثاق الانتقالي ، كل هذا كان بمثابة فصل جديد في تاريخ بلادنا ، فصل تشكل فيه الحرية والمساواة في الحقوق وتقرير مصير جميع الشعوب مبادئ توجيهية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وخلال هذه الفترة الوجيزة ، ونحن نكافح لنكفل سلاما واستقرارا دائمين بعد ٣٠ عاما من حرب أهلية دموية ، تمكنا من إرساء أسس لإقامة نظام سياسي جديد في بلد لم يكن يعرف شيئا يذكر عن الاليات السياسية والمؤسسية الديمقراطية .

لقد أرسى الميثاق الانتقالي الأساس لإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تضم مختلف وجهات النظر السياسية ، والمصالح الإقليمية ، والتطلعات الوطنية . إن مجلس النواب ، الذي يعد أعلى سلطة تشريعية يتكون من عشرات من المنظمات السياسية والاجتماعية . كما إننا ، رغبة في تمهيد الطريق لتنفيذ حق تقرير المصير لجميع الشعوب في اثيوبيا ، كما ورد في ميثاقنا الانتقالي ، اتخذنا الخطوة الكبرى الأولى بعقد أول انتخابات محلية واقليمية ديمقراطية ناجحة في تاريخ البلاد ، وذلك بحضور مراقبين دوليين . وتقوم الآن حكومة راسخة القدم هدفها تدعيم السلم والاستقرار والديمقراطية وإعادة البناء والتنمية في البلاد .

إن حماية حقوق الانسان على قمة جدول أعمال الحكومة الانتقالية . وللمرة الاولى ، تُكفل بالكامل في اثيوبيا حقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها دوليا . وتتعهد الحكومة الانتقالية تعهدا كاملا بمناصرة وحماية حقوق الافراد والشعوب استنادا الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وتحقيقا لتلك الغاية ، بدأنا عملية تؤدي الى انضمام اثيوبيا الى مختلف العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان .

لقد أنشئت حكومة اثيوبيا الانتقالية في ظل ظروف خلفتها وراءها الدكتاتورية المطلقة السابقة التي كانت تحكم البلاد . لقد كان وضعا تنعدم فيه أي محاسبة أو مساءلة للحكومة ، والثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية كانت أشياء لا وجود لها ، والهياكل الاساسية للبلاد كانت منهارة نتيجة حرب طويلة متواصلة وجفاف ومجاعة متكررين .

ومع أن عدم وجود ثقافة سياسية تعددية وآلية مؤسسية ، وكذلك خروج اثيوبيا مؤخرا جدا من فترة ممتدة من الحرب الاهلية المكثفة كان لهما أثرهما الكبير ، فإن عملية نشر الديمقراطية وتحقيق اللامركزية ونقل السلطة في اثيوبيا تسير في مجراها الصحيح . إلا أن هذا لا يعني أن الانتقال من الحرب الى السلام ومن الدكتاتورية الى الديمقراطية عملية سهلة . ولقد اخترنا فعلا أن نمر بعملية انتقالية لنتمكن من إرساء الشروط المسبقة الضرورية لقيام نظام ديمقراطي كامل . لقد أحرزنا تقدما كبيرا في جميع هذه المجالات خلال العام المنصرم من المرحلة الانتقالية . وكجزء من عملية النشر المستمر للديمقراطية ، أعلن مجلس النواب تشكيل لجنة لصياغة الدستور وهي توشك على الشروع في أداء مهمتها الهامة بمجرد الانتهاء من المسائل التنظيمية .

إن الدرس الذي استخلصناه من السنة الأولى من المرحلة الانتقالية هو أن إقامة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية التي يعتمد عليها وتأسيس الثقافة الديمقراطية في بلد أقل البلدان نموا ، مثل اثيوبيا ، بلد يعاني من اقتصاد دمرته حرب الكوارث الطبيعية ، إنما هو عمل شاق للغاية . ومهما كان التزام المرء قويا ومهما كان كفاحه عنيدا لتحقيق هذا الهدف ، فإن العملية لا بد وأن تكون بطيئة للغاية ومليئة بالصعوبات والتعقيدات . وهذا ليس علامة يأس وإنما هو اعتراف منا بالحقيقة الملموسة مما يعد خطوة ضرورية أولى للنجاح في أى عمل .

إن الحكومة الانتقالية ، غير هيابة من الوضع الداخلي غير الملائم في البداية ، اتخذت ، ولا تزال تتخذ ، خطوات قوية حاسمة لإرساء أسس التحول الاجتماعي الاقتصادي ونشر الديمقراطية في البلاد . إن بناء مؤسسات ديمقراطية ، والاضطلاع بإصلاحات اقتصادية كبيرة ، وتأسيس حقوق الانسان والحريات الاساسية التي لم تكن معروفة من قبل في اثيوبيا ، مثل حرية التجمع وتكوين الاتحادات وحرية التعبير دون رقابة ، وتشجيع تشكيل المنظمات السياسية العديدة التي تمارس الآن الحقوق الديمقراطية دون أية معوقات ، إنما هي أبرز الامثلة على ما أنجزته الحكومة الانتقالية في فترة قصيرة هي عام واحد . ونتيجة لذلك يمكننا أن نؤكد بثقة تامة أن ثقافة ديمقراطية جديدة ومؤسسات ديمقراطية جديدة اصبحت الآن في طور التكوين في بلدنا .

إن وحدة اثيوبيا مكفولة على أساس الاعتراف القاطع بالتنوع والتواؤم معه . وتتخذ الآن خطوات قوية وفريدة لحل مشاكل البلاد الداخلية . ومع أن بعض المشاكل لاتزال قائمة فإن تجربتنا الداخلية في العمل على حلها قد بدأت تؤتي ثمارها فعلا .

إن المسألة الإريترية حلت بدورها بالاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الاريتري . وسيعقد استفتاء في أوائل العام المقبل بحضور مراقبين دوليين ، بما في ذلك الامم المتحدة ، لتقرير مركز اريتريا المقبل بشكل نهائي .

إن قرار حل المسألة الاريترية عن طريق الاستفتاء قرار وافقت عليه دون تحفظات حكومة اثيوبيا الانتقالية وحكومة اريتريا المؤقتة . لقد أعلنتا بشكل قاطع أنهما ستقبلان نتائج الاستفتاء . وبالفعل فإن إقرار قرارنا ، وقرارنا وحدنا ، ولا يخص بأي حال من الاحوال أية قوة خارجية . ونحن واثقون بأنه بمجرد أن يقرر الشعب الاريتري بحرية مستقبلة ، وبصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء ، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية القائمة والسريعة التطور بين الشعبين ، التي هي علاقات مبنية على الثقة والمنفعة المتبادلتين ، ستكون فاتحة الطريق للتكامل الاقتصادي والاجتماعي بمنطقة دون الاقليمية للقرن الافريقي ، الذي نأمل أن يتجسد في المستقبل غير البعيد .

وفيما يتعلق بحالتنا الاقتصادية قيل مرارا وتكرارا أن الامكانيات الاقتصادية التي تمتلكها اثيوبيا تتناقض تناقضا حادا مع التخلف الذي تعاني منه في الميدان الاجتماعي الاقتصادي . فعلاوة على الجفاف والحرب والمجاعة أدت الادارة السيئة للاقتصاد الوطني عبر السنوات من جانب النظام السابق الى الحيلولة دون تحقيق النمو الاقتصادى المتواصل . وفي ظل هذه الظروف الصعبة للغاية ، شرعت حكومة اثيوبيا الانتقالية في وضع برنامج شامل لتدابير السياسة الاقتصادية الجديدة ، واجراء اصلاح مؤسسي يرمي الى زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، وترشيد المؤسسات العامة عن طريق تحسين إدارتها ، والسماح بصفة عامة بالنهوض بمبادئ وآليات اقتصاد السوق .

لقد أصبح لزاما علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتغلب على المشاكل المتعددة الاوجه التي تواجه بلدنا اليوم ولإعادة تنشيط اقتصادنا الوطني . بيد أنه من الجلي أن جهدا كهذا يتطلب إتاحة موارد كبيرة لا يمكن تعبئتها على الصعيد الوطني وحده . ومن ثم ، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الانسانية والانمائية لتعزيز جهودنا المحلية لمواجهة هذه الحالة الطارئة . ونجد مدعاة للتشجيع في الرد والإيجابية والإرادة الطيبة التي أبديت من جانب مختلف البلدان المانحة والمنظمات الدولية خلال العام المنصرم ، دعما لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والاعمار الذي اعتمدناه . ونحن نأمل أن يستمر هذا الدعم .

والتغيرات التي تجري في اثيوبيا تترك أثرها على العلاقات الخارجية للبلد ومن ثم ، ولأول مرة منذ عقود طويلة ، تتعزز علاقاتنا مع كل جيراننا في القرن الافريقي على مستوى نوعي جديد . وقد بدأ التعاون المتسق في جميع المجالات يتطور بسرعة في منطقتنا دون الاقليمية . كما تطورت علاقاتنا مع البلدان الاخرى على نفس الاساس ، وأخذت تسفر عن نتائج مشجعة .

وفي هذه التجربة الجديدة لبناء الامة ، لمست اثيوبيا منذ البداية حسن النية من جانب العديد من البلدان ، هذا علاوة على المساعدة المادية التي قدمتها بعض البلدان . ونود أن نعرب عن عميق امتناننا لكل من قدم لنا المساعدة بطريقة أو بأخرى . إلا أننا لا بد وأن نسلم للاسف بحقيقة أن المساعدة التي استلمناها حتى الآن ،

ولا سيما المساعدة المادية ، أقل بكثير مما هو مطلوب لنجاح جهودنا من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وبالتالي ، فإننا نناشد جميع اصدقائنا أن يقدموا لنا مساعدة ملموسة في هذه المرحلة الحرجة في تاريخنا .

في الختام ، أود أن اؤكد من جديد استعداد اثيوبيا للمشاركة في كل المساعي الرامية الى تعزيز دور منظمتنا في حفظ السلم والامن الدوليين ، ومساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل تحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات . ويحدوني وطيد الامل أن تستعرض الدورة الحالية للجمعية العامة الحالة الدولية وتقيّمها بمنظور جديد وأن تتبع نهجا جريئا في مواجهة حتميات العصر . ولا بد لنا أن نشجع الاتجاهات الإيجابية التي تجلت بالفعل في العلاقات الدولية وأن نروج لها وأن نحمي أنفسنا في نفس الوقت من اتجاهات معينة تحمل في طياتها ، بجلاء ، بذور أزمات جديدة .

السيد عبد الرزاقوف (اوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

اسمحوا لي أن أضم صوتي الى من وجهوا التهنئة القلبية الى رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

للمرة الاولى يشارك وفد جمهورية اوزبكستان بوصفها دولة مستقلة ، في أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة . وإنه لمن دواعي الشرف أن نعرب عن إمتناننا الخالص لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة لما قدمته من دعم وتعاون الى جمهورية اوزبكستان المستقلة الفتية .

وإننا في غاية الإمتنان للامين العام بطرس بطرس غالي لاهتمامه المتواصل بمنطقتنا . وإن قرار فتح مكتب يمثل الامم المتحدة وعددا من منظماتها المتخصصة في طشقند لهو خير دليل على ذلك الاهتمام . وهذا النهج ينبع من التوجه الاساسي لانشطة الامم المتحدة في الوقت الراهن والذي صاغه في قالب مركز الامين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277) .

لقد احتفل شعب اوزبكستان رسميا في الاونة الاخيرة بالذكرى الاولى لاستقلاله . إن شروعنا في بناء دولة مستقلة الآن ما هو إلا نتيجة منطقية للنضال المتواصل من أجل الاستقلال الذي خاضه شعبنا وخاضه أفضل نخبة من أبنائنا عبر قرون طويلة .

إن تحقيق الاستقلال أمر غير سهل في أي جزء في العالم . لهذا السبب ، فإن عاما واحدا من الاستقلال ليس سوى بداية لعملية طويلة ، وإنما نحن نرسي الاساس فحسب لدولة اوزبكستان المستقلة .

لقد انقذنا لغتنا وديننا وتقاليدنا وعاداتنا ومبادئنا الاخلاقية من خطر التلاشي الكامل ، وأصبحنا نعيد تجسيد قيمنا الوطنية . وأن ما نملكه من موارد طبيعية ، بالإضافة الى الامكانيات الاقتصادية والعلمية والتقنية والاخلاقية التي طورتها الأجيال السابقة ، يمكن أن يكون ضمانا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لاوزبكستان المستقلة .

وتضع جمهوريتنا ، بقيادة الرئيس اسلام كريموف النظام المناسب لتحويل هذه الامكانيات الى قوة فعلية . وهي تتطلع الى إقامة أفضل الهياكل للادارة الحكومية وسلوك أفضل السبل لتنمية الاقتصاد ولرسم سياساتها الخارجية والمحلية . ويجري اتخاذ التدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للسكان من الصدمات التي لا مفر منها في عملية الانتقال الى اقتصاد السوق ، والى مجتمع يعد جديدا بالنسبة لنا .

ونستخدم في عملية بناء الدولة المستقلة التجربة الإيجابية التي اكتسبتها البلدان المتقدمة الاخرى ، والتي تقوم على الإنفتاح وعلاقات السوق . وإننا ، إذ نفعل ذلك ، نأخذ بعين الإعتبار أولا وقبل كل شيء السمات الخاصة والظروف المحددة لبلدنا والتقاليد الوطنية والثقافية للشعب الذي يقطنها .

إننا نسعى الى إرساء هيكل اجتماعي وسياسي تراعي فيه بشكل صارم مبادئ حقوق الانسان والحرية . وتستهدف سياسة دولتنا حماية مصالح وحقوق كل أفراد الشعب ، بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم أو معتقداتهم ، والحفاظ على ثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم وعاداتهم الوطنية وتطويرها ، واشراكهم بنشاط في اعمال الدولة والحياة العامة .

وقد رفضنا بشكل قاطع هيمنة أية ايديولوجية أو أي رأي نمطي واحد في النظر الى العالم ، وفي الواقع نحن بصدد نظام متعدد الاحزاب باعتبار ذلك عنصرا أساسيا ومنطقيا من عناصر الديمقراطية الحقيقية .

وفي نفس الوقت نحرم نشاط تلك القوى والحركات التي تحاول عن طريق الابتزاز والتهديدات والعنف تغيير هيكل الدولة ، والتي تهدد السلامة الاقليمية لجمهوريتنا وأمنها ، والتي تحيك بذور الشقاق الاثني والديني ، والتي تتعدى على النظام الدستوري والاسس الاخلاقية لحياة شعبنا . ونطالب بأن تبقى أنشطة جميع القوى والحركات ضمن حدود القانون .

وفيما يتصل بسياستنا الاقتصادية ، نرفض الهيكل القائم على النظام الاداري المحكوم بالاوامر العليا والمتسم بقدر مفرط من المركزية وتوزيع الموارد . إننا نرفض الايديولوجية رفضا كاملا . وجميع أنماط الملكية لها في نظرنا حقوق متساوية .

هناك بالطبع صعوبات تواجهنا في إضطلاعنا ببرامجنا السياسية والاقتصادية . وهذا أمر نعترف به جميعنا .

إن شعبنا يمر اليوم بفترة انتقالية صعبة . وهذا يرجع الى كون جمهوريتنا كانت طوال عدد من السنين ضحية لسياسة القمع والاملاء ، مما أدى الى وجود اقتصاد تابع والى اعتبار منطقتنا مجرد ذيل دوره هو توريد الموارد الخام .

ليس من السهل انقاذ شعبنا من عواقب الهيمنة الشمولية للافكار الشيوعية . ويقيننا أنه لا يمكن خلق مجتمع جديد وعادل في يوم أو حتى في عام . نحن نفهم هذا كله فهما واضحا .

وأهم ما في الامر هو أن نوجد ، على أساس الاتفاق فيما بين الاعراق والوحدة فيما بين مواطنينا ، حالة اجتماعية وسياسية مستقرة في بلدنا .

إن أبناء شعوب منطقتنا ، آسيا الوسطى ، من الاوزبك والقازاخ والتركمان والقيرغيز والطاجيك ، هم من سلالة أجداد مشتركين . ونحن نتشاطر نفس الارض والمياه ، ونفس الدين ونفس التاريخ ونفس المصير ؛ ونتشاطر نفس الاهتمامات ونفس الشواغل . ولقد كنا دوما من الناحية التاريخية مترابطين ومتكافلين بصورة طبيعية . ولقد خلقنا تاريخنا المشترك من خلال التعاون . إن العديد من مشاكلنا الداخلية الآخذة في الظهور يمكن أن يتحول بسهولة الى مشاكل ما بين الاعراق أو مشاكل دولية تؤثر على مصالح شعوب منطقتنا . وهذه هي السمة الخاصة للحالة العامة وللوضع الدولي لأوزبكستان ولآسيا الوسطى كلها .

في الوقت الحالي تشعر أوزبكستان ، حكومة وشعبا ، بالقلق العميق إزاء مسار الاحداث في طاجيكستان التي تقف على حافة الحرب الاهلية . والخطر الدولي الجدي يتمثل في أن هذه الاصطدامات المسلحة بين القوات المتعارضة التي أزهقت أرواح الالاف من السكان المسالمين يمكن أن تنتشر بسهولة الى دول آسيا الوسطى المجاورة .

ففي منطقة آسيا الوسطى ، الغاصة بسكان يزيد تعدادهم عن ٥٠ مليون نسمة ، لا يمكن التنبؤ بعواقب هذا الصراع المسلح . وإذا ما انتشر هذا الصراع فإن شعوب آسيا الوسطى يمكن أن تتورط في حرب لا نهاية لها بين الاشقاء ، بل حرب قد تقوض في نهاية المطاف الحرية والاستقلال اللذين حصلت عليهما مؤخرا . وهذا هو السبب في أن الحالة الراهنة خطيرة بالنسبة لنا ، وتعطينا كل دواعي الشعور بالقلق .

من الناحية العملية لا تزال الحدود مفتوحة بين طاجيكستان وأفغانستان ، حيث يوجد مئات الالاف من الرجال المسلحين . والاعمال التي يقوم بها المتطرفون والمجموعات المتعصبة المسلحة التي يحرضها العابثون بالمشاعر الوطنية والدينية للشعب قد تترتب عليها عواقب لا يمكن حسبانها .

إن أوزبكستان تعارض معارضة قوية التدخل في الشؤون الداخلية لطاجيكستان المستقلة وتقف ضد إزكاء نار الحرب . وتدعو أوزبكستان الى الحيلولة دون انتشار الصراع المسلح والى ايجاد حل له في أسرع وقت ممكن بالوسائل السلمية والمتحضرة .

وتؤيد أوزبكستان النداء الذي وجهته حكومة طاجيكستان الى الامم المتحدة لتوفير المساعدة لها في ايجاد حل للأزمة الخطيرة التي يمكن أن تتخذ أبعادا عالمية . وترى أوزبكستان أن الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في الظروف الراهنة دورا حاسما . وإذ تدرك أوزبكستان تماما خطورة الحالة ، وانطلاقا من روح الانسانية ، وفي الوقت ذاته من المسؤولية تجاه مصير شعوبنا ، فقد طلبت من الأمين العام بطرس بطرس غالي دراسة الحالة وابلاغ مجلس الامن ومختلف لجان وهيئات الامم المتحدة بشواغلنا .

وقد أكد اسلام كاريموف ، رئيس جمهورية أوزبكستان ، في رسالته الموجهة الى الامين العام بطرس غالي ، على أن المساعدة المؤاتية والفعالة من جانب المجتمع الدولي هي وحدها التي يمكن أن يكون لها أثر حاسم في دعم عملية نشر الديمقراطية والاصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في الدول المستقلة حديثا في المنطقة .

وتنطلق أوزبكستان في تقديمها لهذه المبادرة من المفهوم القائل بأن الفكرة التي ينبغي أن تكون لها الصدارة في النظام الدولي الجديد هي منع العدوان والصراعات ، واقامة آلية ديمقراطية لتحويل هذا النظام الى حقيقة واقعة . وهذا المفهوم قد شرحه بصورة مقنعة الامين العام بطرس بطرس غالي واصفا إياه بالدبلوماسية الوقائية . ونرى أن ما يكفل هذا العمل الوقائي إنما هو التعاون بالمعنى الواسع للكلمة .

أعتقد أن ما قلته يكفي لفهم الحاجة الى اقامة مركز للامم المتحدة في منطقتنا بهدف إيصال مبادىء المجتمع العالمي والمعايير الدولية الى الجزء الاوسط من القارة الاوروبية الآسيوية . وأعتقد أن طشقند ، كمركز تاريخي لتلك المنطقة ، بماضيها الثري وخبرتها العصرية في أنشطة صنع السلم ، جديرة تماما بشرف استضافة هذا المركز الشرفي . ويمكن بهذه الصورة تزويد المجتمع العالمي بمعلومات موثوقة عن عمليات التنمية الاجتماعية في المنطقة ، والتعجيل بحل مشاكلها وجعلها منطقة خالية من الصراعات .

ونرى أن هذا هو الهدف الرئيسي للامم المتحدة وللنظام العالمي الجديد .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥